وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة سعيدة الدكتور مولاي طاهر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجاريةوعلـــوم التـسـيـيـر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية تسيير وعلوم تجارية

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة اعمال

بعنوان:

الاقتصاد الدائري كاستراتيجية للاستدامة في الاعمال

من اعداد الطالبة :
ناصري فاطمة الزهرة

تحت اشراف الاستاذة :
ملال ربيعة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ2026/06/18

الدكتور/ مسكين الحاج /الدرجة العلمية/ رئيسا

الدكتور/ ملال ربيعة /الدرجة العلمية/ مشرفا

الدكتور/ يزيد قادة/الدرجة العلمية/ مناقشا

السنة الجامعية:2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

الشكر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين

اتقدم بالشكر وعظيم الامتنان الى الاستاذة ربيعة ملال على ماقدمته لي بتوجيهات علمية قيمة و نصائح بناءة وملاحظات الدقيقة فلها مني فائق الاحترام والتقدير

وفي الختام اسال الله عز و جل ان يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم

اهداء

إلى والديّ العزيزين، اللذين كانا سندي ودعمي في كل مراحل حياتي، وإلى أسرتي الكريمة التي أحاطتني بالمحبة والتشجيع، وإلى كل من مدّ لي يد العون وساهم في مسيرتي العلمية من قريب أو بعيد، أهدي هذا العمل المتواضع عربون شكر وامتنان، راجيًا أن يكون ثمرةً تليق بما بذلوه من جهود وتضحيات.

فهرس المحتويات

الشكر .....I–

اهداء ..... II–

فهرس المحتويات ..... III–

ملخص: ..... IV–

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار النظري حول الاقتصاد الدائري 6

تمهيد 7

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الدائري. 7

المطلب الأول: السياق التاريخي للاقتصاد الدائري. 7

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الدائري. 10

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الدائري. 12

المبحث الثاني: الاقتصاد الدائري متطلبات، فوائد، تحديات..... 13

المطلب الأول: متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري. 13

المطلب الثاني: فوائد تطبيق الاقتصاد الدائري. 18

المطلب الثالث: تحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري..... 19

المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري مبادئ اهمية واهداف مؤشرات..... 25

المطلب الأول: مبادئ الاقتصاد الدائري. 25

المطلب الثاني: اهمية واهداف الاقتصاد الدائري. 28

المطلب الثالث: مؤشرات الاقتصاد الدائري. 30

خلاصة: 31
الفصل الثاني: الأسس النظرية للاستدامة واستدامة المؤسسات الاقتصادية 32
تمهيد 33
المبحث الأول: ماهية الاستدامة..... 33
المطلب الأول: تعريف الاستدامة وابعاده 33
المطلب الثاني: مبادى ومستويات الاستدامة 37
المطلب الثالث : مؤشرات المستدامة : 38
المبحث الثاني: مدخل حول استدامة المؤسسة 40
المطلب الأول: مفهوم المؤسسة 40
المطلب الثاني: مفهوم استدامة المؤسسة..... 41
المطلب الثالث: الاستراتيجية المستدامة للمؤسسة وعوائقه..... 42
المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري كاستراتيجية مؤسسة 48
المطلب الأول: آليات تطبيق الاقتصاد الدائري داخل المؤسسة 48
المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات 51
المطلب الثالث: أهمية الاستدامة في تحسين أداء المؤسسة 53
خلاصة 55
الفصل الثالث: دراسة ميدانية 56
تحليل البيانات:..... **Error! Bookmark not defined.**
أولا: الأساليب الإحصائية المستخدمة:..... 57

ثانيا: ثبات أداة القياس:..... 58
الجزء الأول: الاقتصاد الدائري. 61
الجزء الثاني: الاستدامة في بيئة الأعمال 66
اختبار و مناقشة الفرضيات. 70
أولا: الفرضية الرئيسية. 70
خاتمة 75
قائمة المصادر والمراجع 79
الملاحق..... 83

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
جدول رقم 01	يبين قيمة معامل الثبات	58
جدول رقم 02	يبين توزيع العينة حسب الجنس	58
جدول رقم 03	يبين توزيع العينة حسب العمر	59
جدول رقم 04	يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	60
جدول رقم 05	يبين متوسطات البعد البيئي	61
جدول رقم 06	يبين متوسطات البعد الاقتصادي	62
جدول رقم 07	يبين متوسطات البعد الاجتماعي	63
جدول رقم 08	يبين متوسطات البعد التكنولوجي	64
جدول رقم 09	يبين متوسطات الوعي بالاقتصاد الدائري	65
جدول رقم 10	يبين متوسطات السلوك البيئي	66
جدول رقم 11	يبين متوسطات التوجهات نحو الاقتصاد الدائري	68
جدول رقم 12	يبين متوسطات الممارسات المؤسسية	69
جدول رقم 13	يبين اختبار "ف" للاقتصاد الدائري على استدامة الأعمال	70
جدول رقم 14	يبين اختبار معاملات درجة تأثير الاقتصاد الدائري	71
جدول رقم 15	يبين اختبار "ف" لأبعاد الاقتصاد الدائري على استدامة الأعمال	72
جدول رقم 16	يبين اختبار معاملات درجة التأثير	73

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم 01	يبين توزيع العينة حسب الجنس	59
الشكل رقم 02	يبين توزيع العينة حسب العمر	60
الشكل رقم 03	يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي	61

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور الاقتصاد الدائري كمدخل حديث لتعزيز استدامة المؤسسات الاقتصادية، من خلال توضيح إطاره النظري، وأهم مفاهيمه، وخصائصه، إضافة إلى متطلباته وفوائده والتحديات التي تواجه تطبيقه. كما تناولت الدراسة مفهوم الاستدامة داخل المؤسسات، ومؤشرات قياسها، مع تحليل العلاقة التكاملية بين الاقتصاد الدائري واستدامة الأداء المؤسسي. وفي الجانب التطبيقي، تم الاعتماد على دراسة ميدانية وتحليل إحصائي لبيان أثر الاقتصاد الدائري على أبعاد الاستدامة داخل بيئة الأعمال، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي يعزز التوجه نحو نماذج إنتاج واستهلاك أكثر كفاءة واستدامة. قمنا بدراسة عينة في المؤسسة الولائية العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات سعيدة

الكلمات المفتاحية :الاقتصاد الدائري، الاستدامة، المؤسسات الاقتصادية.

Abstract: This study aims to highlight the role of the circular economy as a modern approach to enhancing the sustainability of economic institutions, by clarifying its theoretical framework, its main concepts, and its characteristics, in addition to its requirements, benefits, and the challenges facing its implementation. The study also addressed the concept of sustainability within institutions and its measurement indicators, while analyzing the integrative relationship between the circular economy and institutional performance sustainability. On the practical side, a field study and statistical analysis were conducted to examine the impact of the circular economy on the dimensions of sustainability within the business environment, where the results showed a positive effect that supports the shift toward more efficient and sustainable production and consumption models.

Keywords: circular economy, sustainability, economic institutions.

مقدمة

منذ انطلاق الثورة الصناعية واعتماد الآلة بدلاً من الإنسان، تبنّى العالم نموذجاً تقليدياً للتنمية الاقتصادية اعتمد على استخراج الموارد الطبيعية واستنزافها في العمليات الصناعية، مع التخلص من النفايات بطرق أضرت بالنظام البيئي .هذا النمط من الإنتاج والاستهلاك الذي يفتقر إلى الاستدامة أدّى إلى ظهور العديد من الأزمات، بدءاً من التلوث البيئي ومروراً بالاحتباس الحراري وصولاً إلى انهيار الأنظمة البيئية .نتيجة لتداعيات الاقتصاد الخطي التقليدي وتأثيراته السلبية، برز مفهوم جديد يُعرف بالاقتصاد الدائري .يختلف هذا النموذج جذرياً عن الاقتصاد الخطي، حيث يهدف بشكل أساسي إلى تقليل التدهور البيئي من خلال تعزيز الاستدامة .وقد حقق الاقتصاد الدائري انتشاراً واسعاً كبديل واعد يقلّل من الآثار السلبية التي تواجهها الدول، سواء كانت متقدمة أو نامية، بما في ذلك التغيرات المناخية والتلوث .يُنظر إلى الاقتصاد الدائري اليوم كنموذج اقتصادي قادر على خلق قيمة مضافة من النفايات، إضافة إلى تحسين كفاءة العمليات الاقتصادية وإطالة دورة حياة المواد عبر عمليات إعادة الاستخدام، وإعادة التصنيع، وإعادة التدوير .في الجزائر، يمكن للاقتصاد الدائري أن يشكّل محوراً مستقبلياً للتنمية الاقتصادية، خاصة أنه يحمل إمكانيات كبيرة لتنويع الاقتصاد وفتح آفاق جديدة لفرص العمل، وهما من أبرز الأولويات الوطنية. ومن خلال التركيز على الاستثمار في عمليات التدوير، قد يصبح الاقتصاد الدائري حلاً عملياً لمواجهة التحديات المستقبلية المرتبطة بمحدودية الموارد، مما يساهم في بناء اقتصاد أكثر استدامة وكفاءة .

الإشكالية:

ما هي درجة تاثير الاقتصاد الدائري كاستراتيجية المستدامة في المؤسسة ؟

التساؤلات الفرعية :

من أجل الإجابة على هذه الإشكالية، طرحنا التساؤلات الفرعية التالية:

كيف يقوم الاقتصاد الدائري بتحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة؟ كيف يقوم الاقتصاد الدائري بتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة؟

كيف يقوم الاقتصاد الدائري بتحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة؟

الفرضيات:

الفرضية الرئيسية:

يساهم الاقتصاد الدائري في التحقيق على التنمية المستدامة

الفرضيات الفرعية:

-يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة

يساهم الاقتصاد الدائري في تحقيق البعد الاجتماعي.

اهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال:

-استعراض مفاهيم التنمية المستدامة والاقتصاد الدائري.

تقييم جهود الجزائر في مجال التنمية المستدامة وإعادة تدوير النفايات.

تحليل دور الاقتصاد الدائري وإبراز أهميته في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

أهمية الدراسة:

– توضيح أهمية تطبيق الاقتصاد الدائري ودوره في الحفاظ على البيئة والاستخدام الأمثل للموارد.

استعراض أهمية التنمية الاقتصادية وتحقيق أبعادها على المستوى المحلي من خلال منهج الاقتصاد الدائري.

دعم متخذي القرار والمسؤولين في تنفيذ مشاريع إعادة تدوير النفايات وتحقيقها على أرض الواقع العملي.

أسباب اختيار الموضوع:

تضم أسباب ذاتية واخرى موضوعية:

الأسباب الذاتية

الميول الشخصية للبحث والالمام بجميع المعلومات في هذا المجال لهذا النوع من المواضيع أهمية كبيرة خاصة مع التطور والتقدم الذي يشهده عصرنا الحالي ومحاولة استخدام الموارد بعقلانية لضمانها في المستقبل والحفاظ على البيئة.

الأسباب الموضوعية:

الالمام بدور واسهامات الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة. كشف أهمية العمل بالاقتصاد الدائري محافظا على البيئة والموارد للمدى الطويل.

هيكل الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى فصلين كالتالي:

1. الفصل الأول: الإطار المفاهيمي لاقتصاد الدائري

2 الفصل الثاني: الإطار النظري حول المستدامة في المؤسسة

الدراسات السابقة

استطاع الاقتصاد الدائري أن يستحوذ على جانب هام من جهود الباحثين باعتباره أحد أهم النماذج الاقتصادية المطروحة حاليا لتعويض النماذج الخطية المهيمنة على الإنتاج. حيث تطرقت كثير من الدراسات إلى تحليل أبعاد وأهمية الاقتصاد الدائري، ومنها:

-دراسة Rizos وآخرون(2017)

هدفت إلى تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الدائري وعملياته وآثاره المتوقعة على القطاعات وسلاسل القيمة. وخلصت إلى أن الاقتصاد الدائري يؤثر بشكل غير مباشر على الاقتصاد من خلال تحسين سلاسل القيمة، والحد من هدر الموارد وسوء تخصيصها، وتغيير أنماط الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى تحقيق آثار اجتماعية إيجابية مثل خلق فرص العمل، والحد من الفقر، وتقليص الفجوة بين الجنسين

- دراسة قندوز والزعبي (2018)التي هدفت إلى توضيح أهم الشروط التي تضمن الانتقال من الاقتصاد الخطي إلى الاقتصاد الدائري للحفاظ على البيئة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية توصل الباحثان إلى أن الاقتصاد الدائري يمثل البديل الأمثل للنظام الخطي الحالي، حيث يساهم الاقتصاد الدائري في خفض التكاليف وخلق مصادر جديدة للدخل ومناصب عمل، إلى جانب خفض استهلاك الطاقة وحماية الموارد غير المتجددة.

-دراسة Fogarassy & Finger (2020)

تناولت الفرص التي يتيحها التحول من الأنظمة الخطية إلى الأنظمة الدائرية للشركات. وأظهرت النتائج أن تبني نماذج أعمال دائرية للإنتاج يدعم الابتكار ويسهم في تخصيص الموارد بكفاءة أكبر، مما يجعل الاقتصاد الدائري أكثر فعالية في مواجهة المشكلات البيئية المرتبطة بعمليات الإنتاج..

دراسة زوين (2021)

سلطت الضوء على إمكانية التحول إلى الاقتصاد الدائري لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر. وخلصت إلى أن الاقتصاد الدائري يؤدي دورًا مهمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال حماية البيئة والحد من استنزاف الموارد الطبيعية، مما يجعله منظومة متكاملة تدعم التنمية المستدامة

الفصل الأول: الإطار النظري حول الاقتصاد الدائري

تمهيد

يعد الاقتصاد الدائري من أبرز النماذج الاقتصادية الحديثة التي ظهرت استجابةً للتحديات البيئية والاقتصادية الناتجة عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتزايد حجم النفايات. ويقوم هذا النموذج على ترشيد استخدام الموارد وإطالة عمر المنتجات وإعادة استخدامها وتدويرها بما يحقق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة. وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار النظري للاقتصاد الدائري من خلال عرض نشأته ومفهومه وخصائصه، ومتطلبات تطبيقه وفوائده وتحدياته، إضافة إلى مبادئه وأهميته وأهدافه ومؤشراته.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الدائري.

المطلب الأول: السياق التاريخي للاقتصاد الدائري.

ترجع جذور نشأة الاقتصاد الدائري للعديد من المدارس الفكرية والنظريات التي تتحدى النظام الاقتصادي السائد القائم على الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية، في أعقاب ظهور الوعي البيئي وتنامي المخاوف من الأضرار البيئية للنمو الاقتصادي، فهو نهج تم بناؤه على مبادئ مجموعة من المفاهيم والمناهج التي يتداخل ويتفاعل معها ويساهم فيها، والتي طورها اقتصاديون وفيزيائيون وعلماء البيئة.

وعلى أساس مراجعة الأدبيات، تنوه الدراسة للتأثيرات التي تبدو مهمة ومؤثرة على مضمون الاقتصاد الدائري دون الادعاء بأنها شاملة، وإنما لوضع سياق لمصطلح غالبا ما يتم تناقله على أنه اختراع حديث النشأة.

بوادر فكرة الدائرية تعود إلى بداية ظهور الاقتصاد السياسي، فمفهوم التدفق الدائري كان حاضرا بوضوح في الأدبيات الاقتصادية المكتوبة في بداية القرن ،18 لكن الحديث عن الاقتصاد الدائري بمفهومه الحالي لم يظهر إلا في ستينيات القرن الماضي من خلال كتابات Kenneth Boulding والذي كانت مساهمته رائدة في بلورة الأساس الفلسفي والعملي الذي

تستند إليه أدبيات الاقتصاد الدائري، من خلال مقاله اقتصاديات سفينة الفضاء القادمة سنة 1966، حيث قدم في هذا المقال نقدا مشددا للنهج الاقتصادي [1]السائد، كما قدم تحذيرا بشأن تدهور البيئة نتيجة للنشاط البشري والهياكل الاجتماعية التي تدعمه، مشيرا في ذات السياق للاختلاف بين الأنظمة المفتوحة والمغلقة، لاسيما فيما تعلق بالعناصر الأساسية الثلاثة للوجود الموارد الطاقة المعلومات المعرفة، مستخدما في ذلك مفهوم الأنتروبيا" ومنوها للقانون الأول للديناميكا الحرارية المطبق يشير مفهوم الأنتروبيا إلى مقياس من الاضطراب داخل النظام، مما يتسبب في تغيير المادة وتطورها، وقد تم تقديمه لأول مرة من طرف Rudolf Clausius سنة 1865. ينص القانون الأول للديناميكا الحرارية على أنه لا يمكن إنشاء أو تدمير أي طاقة أو مادة كليا، وبالتالي فإن أي موارد طبيعية مستخدمة ستعود إلى البيئة في شكل نفايات صلبة أو انبعاثات.

على فهم الأنظمة المفتوحة لشرح أن الاقتصاد العالمي يعمل من خلال الجمع والتفاعل وتبادل المدخلات والمخرجات التي تشكل العمليات من إنتاج واستهلاك.

وقد ميز Boulding بين النظام الاقتصادي السائد بوصفه اقتصاد رعاة البقر" ونموذج اقتصادي آخر أطلق عليه اسم اقتصاد رجل الفضاء أو سفينة الفضاء" حيث يرتبط الأول بـ: "اقتصاد السهول غير المحدودة والسلوك المتهور، الاستغلالي غير المتفاعل والاستهلاك المستمر للموارد التي تعتبر حسبه غير محدودة"، في حين نوه من خلال النموذج الآخر إلى أن الأرض عبارة عن مركبة فضائية واحدة، بدون خزانات غير محدودة لأي شيء إما للاستخراج أو التلوث، وبالتالي يجب أن يجد الانسان مكانه في نظام بيئي دوري قادر على التكاثر المستمر على الرغم من أنه لا يمكن الهروب من مدخلات الطاقة، كما أن الدافع

[1] Kenneth Boulding, (1966): The Economics of the Coming Spaceship Earth, H. Jarrett edition, Environmental Quality in a Growing Economy. p7(ترجمة بتصرف)

الأساسي للعمل البشري في هذا النظام ليس الاستهلاك والنمو وأن الناتج الوطني الإجمالي ليس المقياس الكافي للنجاح، وإنما الحفاظ على المخزونات من الموارد الطبيعية ضمن حدود مستقرة".[1]

بناء على ما سبق ذكره يتضح أن Boulding قدم مساهمة حاسمة في إثراء الرؤية المفتوحة للمشاكل الاجتماعية التي يلزم الاقتصاد الدائري النظر فيها، كما أن تشبيهه الأرض بسفينة فضاء دليل على صغر حجمها ومحدودية مواردها كما نوه إلى ضرورة إحساس ووعي المجتمع العالمي بالمخاطر البيئية الناتجة عن تفاقم النزعة الاستهلاكية وهذا دليل على إيلائه أهمية كبيرة للمستقبل.

في سنة 1969 قدم Otto Schmitt مصطلح "محاكاة الطبيعة لوصف نهج أكثر تقنية لتقليد النماذج والنظم وعناصر الطبيعة خاصة لغرض توليف المنتجات المستدامة، من خلال آليات صناعية تحاكي المنتجات الطبيعية.

في سنة 1972 قدم نادي روما تقريرا بعنوان "حدود" النمو"، والمعروف أيضا باسم "تقرير ميدوز" والذي أقر بموجبه أنه لا يمكن للبشرية أن تحافظ على بقائها إلا من خلال تقييد الإنتاج والاستهلاك، وتشكل هذه الدراسة نقطة البداية لنقاش واسع حول الروابط بين الاقتصاد والبيئة. 3 في سنة 1976 قام المهندس المعماري والبيئي السويسري Reday Walter Stahil & Mulvey برسم مسار مختلف في وقت الصدمات البترولية 1973 والبطالة المرتفعة في أوروبا من خلال تقريرهما البحثي المقدم إلى المفوضية الأوروبية تحت عنوان وظائف للغد، إمكانية استبدال القوى العاملة من أجل الطاقة مشيران إلى أن النمط الحالي لتشغيل الاقتصاد الصناعي القائم على استبدال العمالة بالآلات يقلل من عدد

[1] Escwa Mainstreaming a circulareconomy in the Arabregion: guidelines for a cross-sectoral transition، N1، Economic and social commmission for Western Asia 2024 p12.

الوظائف ويضعف استدامة النظام الاقتصادي، ويوصيان بعكس هذا المنطق باعتبار أنه يحد من استهلاك الطاقة والانبعاثات، وقدما من خلال هذا التقرير رسما تخطيطيا أوليا للاقتصاد العالمي يجمع بين اقتصاد موجود تم تمثيله بخطوط، ومستقبل مرغوب فيه منظم حول حلقات.

وعليه كانت السبعينيات بمثابة بدايات الوعي بالحدود الاقتصادية والبيئية للنموذج الذي نسميه اليوم

خطيًا من قبل الفاعلين السياسيين والاقتصاديين والأكاديميين الأوائل عمل Walter Stahil على تطوير أفكاره ففي سنة 1982 نشر مقالا بعنوان تمديد عمر استخدام السلع"، والذي أطلق عليه فيما بعد مفهوم اقتصاد الأداء" والذي مفاده: بيع الخدمة بدلا من السلعة، مشيرا في ذات السياق إلى أنه حان الوقت للانتقال التدريجي لمجتمع مستدام، من خلال نظام الحلقة الحلزونية الذي يقلل من استخدام المواد وتدفق الطاقة والتدهور البيئي دون تقييد النمو الاقتصادي أو التقدم الاجتماعي والتقني، وهذا من خلال أربعة حلقات ممثلة في: إعادة الاستخدام الإصلاح التجديد وإعادة التدوير.

المطلب الثاني: مفهوم الاقتصاد الدائري.

يُعد المعماري والبيئي السويسري " والتر ستاهيل " من الأوائل الذين طوروا وتكلموا على الاقتصاد الدائري، بحيث وصفه أو بالأحرى سمّاه بنظام " من المهد إلى المهد ". وبشكل عام، يمكن تعريف " الاقتصاد الدائري " على أنه: [1]

[1] بسام الرميدي. (2018) الإقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة دراسة نظرية وتحليلية مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد رقم 02/عدد 04 .ص33

–أ– نظام إنتاج، تبادل وإستهلاك يهدف إلى تحسين إستخدام الموارد في جميع مراحل دورة حياة سلعة ما أو خدمة في المنطق الدائري مع الحدّ من البصمة البيئية والمساهمة في زيادة رفاهية الأفراد والمجتمعات

–ب– نظام صناعي أو نظام متجدّد قائم على إعادة التصميم والتحوّل نحو إستخدام الطاقة المتجددة، وتجنّب إستخدام المواد الضارة، ويهدف إلى القضاء على النفايات من خلال التصميم المتميّز للمواد والمنتجات ونماذج الأعمال .

–ج–الاقتصاد الدائري هو عبارة عن نظام صناعي جديد قائم على إنشاء دورات للإنتاج والإستهلاك في حلقات متواصلة وغير متقطعة مع التقليل – قدر الإمكان – من إستخدام الموارد والطاقات غير المتجددة وإحلالها بالموارد والطاقات المتجددة .

–د–الاقتصاد الدائري هو ذلك النموذج الاقتصادي الجديد الذي يقوم على إستبعاد مفهوم نهاية حياة المنتوجات مع الإرتكاز على إستخدام الطاقات المتجددة والنظيفة والمواد والخامات التي لا تحوز على عناصر سامة أو ضارّة للكائنات الحيّة أو الطبيعة .

إذن بصفة عامة، يمكننا القول أن الاقتصاد الدائري هو مفهوم اقتصادي جديد ينتقل بنا من النموذج الخطي إلى النموذج الحلقي أو الدائري قصد تحقيق هدف " صفر نفايات "، كما أنه يتناغم مع أبعاد وأهداف التنمية المستدامة، وهو يستهدف إنتاج السلع والخدمات مع الأخذ بعين الإعتبار الحد من استهلاك وإهدار المواد الخام المياه ومصادر الطاقة المتعددة.

يعرف الاقتصاد الدائري بأنه اقتصاد يتم فيه الحفاظ على قيمة المنتجات والمواد والموارد في الاقتصاد لأطول فترة ممكنة وتقليل توليد النفايات، وهو نقيض الاقتصاد الخطي الذي هو أساسا نموذج للأخذ ، [1]الصنع ، والتخلص. يعزز الاقتصاد الدائري إنتاجية أكبر للموارد

[1]كتاب أعمال كتاب المؤتمر الدولي الافتراضي الموسوم بعنوان: دراسات حول الاقتصاد الدائري و التنمية المستدامة، جامعة وهران2020ص88،

بهدف تقليل النفايات وتجنب التلوث عن طريق التصميم. ومع ذلك؛ فإن الأمر لا يتعلق فقط، كما يعتقد الكثيرون، بالمواد البيولوجية المصممة لإعادة دخول المحيط الحيوي بأمان يتعلق الأمر أيضًا بإعادة استخدام المواد والأجزاء التقنية وإعادة تصنيعها وإعادة استخدام المنتجات الكاملة من الواضح أن هذا يمكن أن يكون له تأثير كبير على إنتاجية الموارد وكذلك كفاءة الطاقة والمواد. يمكن أن يكون أيضًا مصدر دخل مهم للعديد من الشركات، وعادة ما يكون جزءًا من أعمال الخدمات الخاصة بهم. تبحث كل من المفوضية الأوروبية ولجنة التجارة الدولية الأمريكية في طرق لإزالة الحواجز التنظيمية أمام إعادة التصنيع .

المطلب الثالث: خصائص الاقتصاد الدائري.

خصائص الاقتصاد الدائري: الاقتصاد الدائري هو نموذج اقتصادي يهدف إلى تقليل الهدر والاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية من خلال إعادة الاستخدام، وإعادة التدوير والتصميم المستدام، مما يسهم في تحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية. يتميز هذا النموذج بعدة خصائص رئيسية، منها:

–تقليل الهدر: يعتمد الاقتصاد الدائري على الحد من المخلفات من خلال استراتيجيات مثل إعادة الاستخدام والتدوير، مما يساعد في تقليل التلوث البيئي وتقليل الحاجة إلى مدافن النفايات.

– إعادة التدوير: يسعى إلى تحويل المنتجات والمواد المستخدمة إلى مواد خام قابلة لإعادة الاستخدام في عمليات التصنيع، مما يقلل الحاجة إلى استخراج موارد جديدة ويحد من التأثير البيئي للصناعات. [1]

[1]بن عباس شامية (2019). الإقتصاد الدائري: نظام بيئي صناعي جديد لتطبيق معايير الإستدامة الشاملة مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المجلد 05 العدد 01 جوان 2019 .ص55

-التصميم المستدام يعتمد على تصميم المنتجات بطرق تسهل إعادة استخدامها أو تفكيكها وإعادة تدوير مكوناتها، مما يقلل من إنتاج النفايات ويساعد في استدامة الموارد.

-إطالة عمر المنتجات: يشجع الاقتصاد الدائري على إصلاح المنتجات وصيانتها بدلاً من استبدالها، مما يساهم في تقليل الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية ويخفض التكاليف على المستهلكين.

-الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة : يسعى إلى استخدام الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية

والرياح بدلاً من الوقود الأحفوري، مما يقلل من انبعاثات الغازات الدفيئة ويحافظ على البيئة.

- تبني نماذج أعمال مبتكرة : يشجع على تطوير نماذج أعمال جديدة مثل الاقتصاد التشاركي (على سبيل المثال، تأجير المنتجات بدلاً من بيعها والاقتصاد القائم على الخدمات، مما يسهم في تقليل الاستهلاك وزيادة الكفاءة في استخدام الموارد.

-تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية من خلال إعادة استخدام المواد الخام وتدويرها، يمكن تقليل الحاجة إلى استهلاك موارد جديدة، مما يساعد في الحفاظ على التنوع البيولوجي وتقليل التأثير البيئي للصناعات المختلفة.

يعد الاقتصاد الدائري نموذجًا فعالا لتحقيق التنمية المستدامة، حيث يسهم في تقليل التلوث، وتحفيز الابتكار، وتحسين الكفاءة في استخدام الموارد، مما يجعله نموذجًا حيويًا لمستقبل أكثر استدامة.

المبحث الثاني: الاقتصاد الدائري متطلبات، فوائد، تحديات.

المطلب الأول: متطلبات تطبيق الاقتصاد الدائري.

يتطلب التحول إلى الاقتصاد الدائري إعادة هيكلة شاملة للأنظمة الاقتصادية والصناعية، كما يعتمد هذا التحول على تغيير الثقافة الاستهلاكية للأفراد والمؤسسات، وترسيخ مبادئ المسؤولية المشتركة بين القطاعات المختلفة.

أولا–تصميم المنتجات الدائرية:[1]

يركّز النظام الدائري على إعادة استخدام الموارد بدلاً من النهج التقليدي الذي يقوم على استخراج الموارد الطبيعية، استخدامها، ثم التخلص منها. فبدلاً من ذلك، يعمل النظام الدائري على إبقاء الموارد في

دورة مستمرة من الاستخدام، بحيث يتم الاستفادة منها لأطول فترة ممكنة. في أفضل الأحوال، يُفترض أن تتم إعادة إدخال الموارد التي قاربت على نهاية عمرها في النظام مرة أخرى من خلال عمليات دائرية. لكن في الواقع، من الصعب تحقيق هذا بشكل كامل. لا بد من استخدام بعض الموارد الجديدة، كما أن جزءًا من النفايات سيبقى دون تدوير. ويعود ذلك إلى التحديات المصاحبة لعملية الانتقال مثل وجود مواد ضارة أو منتجات لم تُصمّم لتكون جزءًا من هذا النظام.

حتى الآن، ركزت الجهود في تطبيق الاقتصاد الدائري على إدارة النفايات من خلال تعزيز إعادة التدوير واستخدام النفايات لإنتاج الطاقة. وقد أدى هذا إلى تقليل كمية النفايات المرسلة إلى المدافن، وتوفير الطاقة والمواد.

لكن هذا النوع من المعالجة ليس الأكثر كفاءة، لأنه يفقد الكثير من خصائص المواد وقيمتها، ويتطلب طاقة عالية.

لهذا، يدعو النظام الدائري الشامل إلى التركيز على الحلول المبكرة، مثل:

[1] برابح أحمد، الاقتصاد الدائري كأداة للتنمية المستدامة، الطبعة الأولى دار الجودة للطبع والنشر، الجزائر، 2024. ص 77

تحسين تصميم المنتجات لتكون أكثر متانة؛ تصميمها بحيث يمكن إعادة استخدامها أو تفكيكها بسهولة؛ تقليل الاعتماد على امتلاك المنتجات، وتشجيع مشاركة الخدمات والتفكير في الاكتفاء بما هو ضروري بدلاً من الاستهلاك الزائد.

ثانيا– كفاءة استخدام الموارد:

1- الطريقة المثلى للإنتاج: يتطلب التحول الفعال نحو الاقتصاد الدائري إعادة هيكلة شاملة لسلسلة القيمة عبر الآليات التالية :أولاً، استبدال المواد الخطيرة ببدائل قابلة لإعادة التدوير والتخلص الأمن ثانياً، تطوير أنظمة إنتاجية تعتمد على التكنولوجيا النظيفة لتصميم سلع قابلة للتفكيك والإصلاح وإعادة التصنيع، مما يحول الاقتصاد نحو نماذج الموارد الدائرية. ثالث توسيع نطاق مسؤولية المنتج ليشمل كامل دورة حياة المنتج – بدءاً من مرحلة التصميم والإنتاج وفق معايير الاستدامة) كالتحقق من مدخلات الإنتاج الزراعي) وصولاً إلى إدارة مرحلة ما بعد الاستهلاك. هذه المسؤولية الموسعة – كما تعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – (OECD) توجب على المنتجين الالتزام المادي والمالي بإدارة منتجاتهم حتى نهاية عمرها الافتراضي، بما في ذلك عمليات الإصلاح وإعادة التصنيع والتخلص الآمن. رابعاً، تشجيع الاستثمار في قطاع إعادة التدوير لإنتاج مواد أولية ثانوية بديلة، مع تعزيز الشراكات الاستباقية بين المنتجين ومديري النفايات لضمان تدفق المواد ضمن حلقة مغلقة.

تتركز هذه الآليات مجتمعة على تحقيق التكامل الوظيفي بين مراحل سلسلة التوريد : من تخطيط الموارد والإنتاج المسؤول، مروراً باللوجيستيات الذكية، وانتهاء باسترداد الموارد وإعادة دمجها في الدورة الإنتاجية، مما يحقق إغلاق الحلقة المادية closed–loop) ويحد من استنزاف الموارد الطبيعية

2- الطريقة المثلى للاستهلاك من أهم أسباب تلوث البيئة والضغط على الموارد المتاحة ونقصانها لدرجة النضوب الاستهلاك غير الرشيد في كافة القطاعات من قبل كافة أفراد المجتمع على اختلاف أنشطتهم، ولذلك فالانتقال إلى الاقتصاد الدائري يتطلب ان يتحول سلوك المستهلك للرشادة بالإضافة إلى حصوله على منتجات آمنة وقوية ومصممة للحفاظ على البيئة وبالقدر الذي يشبع احتياجاتهم دون إفراط في الاستهلاك. ولكي نصل للطريقة المثلى للاستهلاك يتم استخدام عدة إجراءات تتمثل في: إبراز خطورة الإفراط في الاستهلاك على مستوى دخول الأفراد والبيئة ومستقبل أولادهم وأسرهم، وان الطريق الأمثل هو الاستهلاك الرشيد وتقليل النفايات وتصنيفها وفقا لما يحدده قانون البيئة في هذا الصدد؛ التبرع بفائض السلع إلى الجمعيات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني ليستفيد بها الغير، أو عرضها في ثلاجات للمحتاجين في الشوارع؛ التوعية بضرورة إصلاح السلع المعمرة خاصة الالكترونية والكهربائية، بتوفير قطع الغيار اللازمة بأسعار مقبولة، وعدم الاستغناء عنها إلا في الأماكن المخصصة لإصلاحها أو تجديدها أو إعادة تدويرها بالطرق العلمية، أو بيعها عبر شبكة الانترنت؛ تمديد الضمان القانوني لمطابقة الأجهزة الكهربائية والالكترونية المنزلية للمعايير الدولية بهدف استغلال أطول لها وتقليل حجم النفايات منها؛ اهتمام وسائل الدعاية والإعلان وبرامج التعليم بتشجيع المستهلكين على اقتناء منتجات صديقة للبيئة و بيان آثارها الايجابية على صحة الإنسان والكائنات الحية وديمومة الحياة على الأخص للأجيال القادمة.

يمثل الاستهلاك غير الرشيد المحرك الرئيس لتدهور الموارد الطبيعية وارتفاع مستويات التلوث البيئي، مما يستلزم التحول نحو الاقتصاد الدائري عبر تعزيز السلوك الاستهلاكي الرشيد القائم على اقتناء منتجات مستدامة تلبي الحاجات الأساسية دون إفراط.

ثالثا- إعادة تدوير النفايات وتحويلها إلى موارد

لن تكتمل حلقة الإقتصاد الدائري إلا إذا تم فرز النفايات بشكل صحيح وإعادة تدويرها، وإعادة دمجها في منتجات جديدة مع ضمان أدائها وسالمتها فمازال التعامل مع النفايات

يتميز بالتجاهل، والإهمال و الرمي في الوسط الطبيعي بأسلوب غير سليم نجم عنه ظهور آثار سلبية على البيئة و الصحة البشرية، ، يجب تغيير السياسات والأساليب من خلال مجموعة من الإستراتيجيات التي تندرج في إطار مبادئ الاقتصاد الدائري و التنمية المستدامة وديمومة الحياة على الأرض. وجدير بالذكر أن الإدارة المثلى للنفايات تحتاج متطلبات فنية لإعادة التدوير، لكي تتحقق النتائج الاقتصادية والبيئية المستهدفة منها، ولابد من اتخاذ خطوات تنسيقية دقيقة ومتعاقبة تتمثل في: التجميع النقل الفرز التفكيك– النظافة– إعادة التدوير).[1]

تمثل عملية إعادة تدوير النفايات ركيزة استراتيجية ذات أبعاد متعددة، لا تقتصر فوائدها على الحفاظ على البيئة فحسب بل تمتد إلى تعزيز الجوانب الاقتصادية والاجتماعية. فمن الناحية الاقتصادية، تسهم هذه الممارسة في خفض تكاليف الإنتاج عبر تقليل الاعتماد على المواد الخام البكر، مثل النفط والفحم، والتي تشهد تقلبات سعرية حادة، مما يُخفف العبء عن الموازنات الوطنية. كما تقلل من الحاجة إلى تخصيص موارد مالية ضخمة لإنشاء مدافن النفايات الصحية، إلى جانب تخفيض نفقات عمليات الجمع والنقل والمعالجة. أما بيئيا، فإن التدوير الفعال يُحافظ على الموارد الطاقوية عبر خفض استهلاك الطاقة في عمليات التصنيع الأولية، ويحد من الانبعاثات الملوثة التي تهدد الصحة العامة وتساهم في تفشي الأمراض. تُسهم هذه العمليات في تنشيط القطاع السياحي عبر تحسين جودة البيئة المحلية، مما يُعزز جاذبية المناطق ذات النظم البيئية المتوازنة فضلاً عن ذلك، تولد أنشطة التدوير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة في مجالات الجمع والفرز والمعالجة مما يُساعد على امتصاص البطالة ويدعم التنمية المحلية وبذلك تبرز إعادة التدوير كالية تكاملية تحقق

[1] حميدات إيمان، التوجه نحو الاقتصاد الدائري لدعم سير مخططات التنمية المستدامة–قراءة لتجربة جمهورية كوريا الجنوبية –، كتاب المؤتمر الدولي الافتراضي الموسوم بعنوان: دراسات حول الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة في الوطن العربي: التحديات والحلول، دار قاضي للنشر والترجمة، 2020ص55

التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي وضرورات الحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

المطلب الثاني: فوائد تطبيق الاقتصاد الدائري.

وبناء على ما تقدم فإن من أهم مزايا الاقتصاد الدائري التي تجعل له الريادة والهدف الأساسي لأغلب اقتصاديات العالم و تتمثل في:[1]

يعمل الاقتصاد الدائري على الحفاظ على جودة الحياة من خلال ترشيد الاستهلاك والإنتاج وفي ذات الوقت تقليل وتدوير المخلفات بصورة عامة وتقليل وتدوير المخلفات الخطرة والالكترونية بصورة

خاصة؛ يساهم في تعزيز الكفاءة وخفض الطاقة الكهربائية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وخلق فرص عمل مستدامة في عمليات التدوير المستمرة؛ الحفاظ على المواد الأولية والخام عن طريق إعادة نقل ملكيتها من المستهلك إلى المنتج بدلا من التخلص منها وتحويلها إلى نفايات، ويقوم المنتج من خلال المشروعات المتخصصة في إدارة النفايات باستدامة تدويرها، مما يؤدي إلى القضاء على العديد من التحديات من قضية تغير المناخ، وندرة الموارد والنمو السكاني العالمي المطرد؛

يهدف إلى الاستدامة وإبقاء الموارد والمواد في أعلى قيمة وفائدة باستخدام التقنيات الحديثة لاسيما أنها تحتوي دائماً على قيمة اقتصادية مهما طال إعادة تدويرها، مما يقلل العبء والضغط على الموارد المتاحة من جهة، ويقلل استيرادها من الخارج وبالتالي يخفف العجز في ميزان المدفوعات للدول المتخلفة؛

[1] مزريق عاشور، معيوف كمال، قدوري عبد القادر، الاقتصاد الدائري: دراسة نماذج لتجارب دول أوروبية رائدة، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الثاني الموسوم بعنوان: دور الاقتصاد الدائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، جامعة خميس مليانة، يوم 22-20 فيفري2020ص99

استخدام مصادر الطاقة المتجددة النظيفة صديقة البيئة التي لا تشكل خطورة على مستوى الاستدامة وعدم تعرضها للنضوب وان استخدامها يحتاج لتكلفة مرتفعة على المدى القصير بينما تعد أكثر توفيرا على المدى المتوسط أو الطويل، وكذلك على مستوى النظم البيئية تحافظ على التنوع البيولوجي واستقرار المناخ ناهيك عن الحفاظ على صحة الكائنات الحية.

"يتميز الاقتصاد الدائري بقدرته على الحفاظ على جودة الحياة عبر ترشيد الاستهلاك وتقليل النفايات، خاصة الخطرة والإلكترونية، مع إعادة تدويرها. كما يعزز كفاءة الطاقة ويحد من الانبعاثات، ويخلق فرص عمل دائمة. ويحافظ على الموارد الأولية بإعادة استخدامها بدل التخلص منها، مما يقلل استنزاف الثروات والاعتماد على الواردات ويخفف العجز التجاري. ويعتمد على الطاقة النظيفة المتجددة التي تحمي التنوع البيولوجي وصحة الكائنات، وتكون اقتصادية على المدى الطويل رغم تكلفتها المبدئية.

المطلب الثالث: تحديات التي تواجه تطبيق الاقتصاد الدائري.

إن التحديات التي تواجهها في ظل تحولها إلى الاقتصاد الدائري كثيرة ومتشعبة نذكر أهمها:[1]

إعطاء مكانة حقيقية للاقتصاد الدائري في الاقتصاد الوطني والمحلي:

– وضع إطار تنظيمي ومالي للاقتصاد الدائري من خلال إطار قانوني جديد.

– العمل بموجب القانون بمبدأ مسؤولية المنتج الموسعة (REP) وتنشيط تنفيذه في الميدان. دمج مبادئ الاقتصاد الدائري في اللوائح القطاعية وخطط العمل السلطات المحلية صناعة التعدين الهيدروكربونات الزراعة البناء الاستثمار الشركات الصغيرة والمتوسطة... إلخ).

تطوير منطق الاقتصاد الوظيفي في المشتريات العامة.

[1] – سعود وسيلة، فرحات عباس، إدارة النفايات كمدخل للاقتصاد الدائري–عرض حالة الاتحاد الأوروبي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد السادس، العدد الأول، جامعة أم البواقي، جوان2019 ص44

– تحديد إطار استشاري قطاعي للاقتصاد الدائري وتنوعاته المحلية بإشراك جميع الأطراف المعنية. التعرف على الأدوات الاقتصادية والمالية لحساب القاعدة الضريبية في سياق الاقتصاد الدائري.

– تشجيع السلطات المحلية على اقتراح المشاريع في إطار ميزانية معدات الدولة التمويل الذاتي، التي تدمج مبادئ الاقتصاد الدائري.

– دعوة المؤسسات المعنية بالنهوض بالاقتصاد الدائري لتعزيز دورها من أجل تقارب إقليمي أفضل. – إعطاء الأولوية للحصول على الأراضي المخصصة للاستثمار لصالح المشاريع التي تتضمن مبادئ الاقتصاد الدائري.

تنظيم حالة وطرق استخدام المنتجات الثانوية.

تعزيز التكامل والتآزر بين الأقاليم المختلفة تدفق المواد، وخلق النشاط ، وتجميع الموارد والبنى التحتية). – تشجيع إقامة شراكات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الاقتصاد الدائري في جميع القطاعات. – تبسيط الإجراءات الإدارية لتسهيل وتحفيز الاستثمارات في الاقتصاد الدائري.

– إنشاء آليات تنافسية إقليمية لتحقيق أهداف الاقتصاد الدائري.

– إسناد جودة ضباط الشرطة القضائية إلى مفتشي البيئة.

ترشيد استخدام الموارد وتعزيز تنمية الطاقات المتجددة:

وذلك من خلال: تشجيع المصنعين على اعتماد تقنيات نظيفة واستخدام المواد الخام القابلة لإعادة التدوير للحد من استخدام المواد الخام الطبيعية.

– تحديد الحوافز لتشجيع إعادة استخدام وإعادة تدوير واستعادة المواد الخام الثانوية.

– تخفيض ضريبة الدخل على الشركات بمنح ECO LABEL للمؤسسات التي تستثمر في إعادة التدوير – وضع أهداف من حيث التصميم البيئي للمنتجات بالتشاور مع جميع أصحاب المصلحة.

تسريع نشر الصناعات المسؤولة.

تنظيم حالة وطرق استخدام المنتجات الثانوية.

وضع نص تنظيمي يتعلق بالطاقة الكهربائية من الكتلة الحيوية وحرق النفايات.

– تعزيز نظام الرقابة والتفتيش وتطبيق اللوائح البيئية.

– تسهيل الوصول إلى المواد الخام الثانوية لمشغلي الاسترداد من خلال منصات المنتج / إعادة التدوير / المستخدم للمنتجات الثانوية.

– تطوير آليات ووسائل لتقليل استيراد بعض المواد الأولية والثانوية لضمان حماية المواد المنتجة محليا. – إجراء حملة توعية حول الإجراءات المحلية للحد من استهلاك الموارد.

– تطوير وتبني تقنيات توفير المياه لشبكات مياه الشرب وشبكات الري. تعزيز إنتاج الطاقة الكهرومائية.

– تحسين وتطوير إمدادات المياه من خلال بناء السدود وتحلية مياه البحر وإعادة استخدام المياه المعالجة في الزراعة المروية وسقي المساحات الخضراء.

اعتماد إدارة رشيدة تشاركية ومستدامة لموارد المياه الجوفية ضمن إطار تعاقدي.

– إنشاء منصة لجمع المنتجين والمستهلكين للطاقة المتجددة والمستعادة.

– تحسين وتطوير كفاءة الطاقة والتكنولوجيات الجديدة في مجال الطاقة المتجددة.

تطوير الممارسات الزراعية والغذائية المستدامة: وذلك من خلال

– دعم التحول الزراعي نحو الزراعة التي تستهلك كميات أقل من المياه والمدخلات.

– التفكير بالتنسيق مع أصحاب المصلحة في القطاع الزراعي للحد من استخدام المبيدات الحشرية... تطوير وتحسين ممارسات الفرز والاستعادة للنفايات الحيوية وتشجيع التسميد.

– الإشراف على المرحلات مثل البيوت والجمعيات ووسائل الإعلام حول الاستهلاك المستدام ومحاربة

النفايات.

– تنفيذ خطة الاتصال والتوعية بشأن الغذاء المستدام لعامة الناس.

دعم البناء المستدام والسيطرة على التوسع الحضري وذلك من خلال:[1]

– رسم خريطة للأراضي المتاحة في المنطقة، مع تسليط الضوء على قطع الأراضي والمناطق المرتبطة بها التي يمكن أن تخضع للترميم أو التحديث.

– دمج معايير الاستدامة بشكل منهجي في مواصفات الإنشاءات الجديدة.

– إجراء دراسة عن التصميم الإيكولوجي في قطاع البناء وتعزيز التنمية.

تنويع مزيج الطاقة من خلال تشجيع استخدام الطاقات المتجددة في قطاع البناء.

– إدخال معايير جديدة لإنجاز أعمال أقل استهلاكاً للطاقة ووضع برنامج عزل للمباني القديمة.

– تحسين فرز نفايات البناء وتطوير قنوات إعادة التدوير.

1– [1]امحمد سعيداني، امحمد فرعون، إعادة التدوير كدعامة للمسؤولية البيئية للمؤسسات الاقتصادية – حالة شركة سامسونغ، كتاب الملتقى العلمي الوطني الثاني حول" دور الاقتصاد الدائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة خميس مليانة، ديسمبر 2021ص77

– توعية المجتمعات وصناع القرار بالتحديات الرئيسية للبناء المستدام، والحاجة إلى تطوير ممارسات جيدة ومختلفة.

– إنشاء مراكز لأنشطة الاسترداد والاستعادة حسب نوع النفايات على المستوى الوطني.
عمل خريطة لمخلفات النفايات القابلة للاسترداد وإتاحتها للمستثمرين والإشراف على تصدير المخلفات القابلة للاسترداد.

– مساعدة وتوجيه الجهات الاقتصادية الفاعلة في تطوير استعادة النفايات المنزلية والخطرة.

– دمج أبعاد الاقتصاد الدائري في تطوير المراكز الصناعية المخصصة لاستعادة النفايات.

– التشريع الخاص بالشراكة بين القطاعين العام والخاص (الوطني والدولي) لفتح سوق النفايات وإشراك الناقلين للتكنولوجيا والدراية.

– دمج الحوافز الضريبية تخفيض أو إلغاء بعض الضرائب، ضريبة القيمة المضافة والضرائب الجمركية) والإعفاء من ضريبة القيمة المضافة على معدات الفرز والاسترداد المستوردة.

تعزيز وتحسين مرافق العلاج الحالية.

– توسيع نشاط CET Epics ومراجعة وضعها.

– إنشاء منظمات بيئية لاستعادة النفايات.

– المشاركة في تمويل مشروعات إعادة التدوير في إطار صندوق تنمية المناطق الجنوبية.

– تقليل استخدام التعبئة والتغليف القابل للتصرف.

– ضمان التطبيق المتضافر للتدابير والإجراءات المحددة في الإستراتيجية الوطنية للإدارة المتكاملة واستعادة النفايات بحلول عام 2035 .

تطوير ثقافة الاقتصاد الدائري: وذلك من خلال:

– تدريب وتثقيف جميع الجماهير على المستوى الوطني وفي الأقاليم حول مفهوم الاقتصاد الدائري.

– غرس ثقافة المواطن البيئي منذ الصغر وفي جميع مراحل النظام التعليم.

– تشجيع جميع أصحاب المصلحة على الاستفادة بشكل أفضل من المنتجات وإطالة عمرهم.

– دمج مفاهيم الاقتصاد الدائري في البرامج التدريبية وتشجيع البحث العلمي في المجال.

– إشراك المجتمع المدني في تعزيز الاقتصاد الدائري وتشجيع المبادرات التطوعية.

– التواصل مع عامة الناس، ولا سيما بشأن الاستهلاك المستدام وإعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التدوير والتأثير البيئي للتخلص من النفايات والفرز من مصدر النفايات البيولوجية.

– تزويد الشركات ببوابة تتيح التعرف بسهولة على المساعدة العامة التي يمكن أن تستفيد منها للمساهمة في الاقتصاد الدائري.

– تشجيع المصنعين على تصنيع منتجات مصممة بيئيا بمنح ملصق ECO

– دمج الخبرة الأكاديمية ومراكز البحث للتحقق من صحة عمليات الابتكار في التصميم البيني.

– تعزيز قدرات المسؤولين والمديرين المنتخبين المحليين في مجال الاقتصاد الدائري وخلق الثروة.

التجربة والابتكار وذلك من خلال:

– إنشاء منصة للتبادل والتواصل بين القطاعات حول الاقتصاد الدائري لمشروعات STARTUP و ANSE ، بما في ذلك المغتربين الجزائريين.

– الأدوات والمؤسسات الشبكية لدعم ومرافقة أفكار مشروع START UP المختلفة المتعلقة بالاقتصاد

الدائري.

– تشجيع الشركات على دعم الشركات الناشئة النشطة في الاقتصاد الدائري والتعاون معها وتسهيل التبادل مع المستثمرين. تعزيز مشاريع إدارة النفايات المبتكرة على المستوى المحلي.

– التعرف على إبداع النفايات الصناعية الخاصة التي يمكن استغلالها من قبل START UP بعد تطوير أفكار الاستعادة وإعادة التدوير المبتكرة.

– تشجيع الشباب من خلال دعوات المشاريع على إنشاء شركات انتعاش من خلال أنظمة المساعدة

المختلفة.

تطوير التعاون الحالي بين القطاعات للشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تضمين تطوير START UP المبتكرة.

– وضع خريطة للتجارة الخضراء للسماح لنظام المساعدة لدعم قادة المشروع.

– إنشاء الجائزة الوطنية لأفضل بحث مبتكر في الاقتصاد الدائري.

– إنشاء حاضنات دائرية للاقتصاد في الجامعات والمعامل البحثية.

المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري مبادئ اهمية واهداف مؤشرات.

المطلب الأول: مبادئ الاقتصاد الدائري.

أشارت مؤسسة Ellen Mac Arthur Fondation سنة 2015 إلى وجود ثلاث مبادئ أساسية تؤطر الاقتصاد الدائري، والتي تتمثل فيما ما يلي:

1. مبدأ الحفظ أو القضاء على الهدر والتلوث:

يهدف هذا المبدأ للحفاظ على رأس المال الطبيعي وتعزيزه من خلال الإدارة الرشيدة للمخزونات المحدودة وموازنة تدفقات الموارد المتجددة، ويبدأ هذا من خلال إزالة الطابع المادي، أي تقديم المنفعة افتراضيا كلما كان ذلك ممكنا، ونظرا لاستحالة تحقيق دورة مغلقة 100% ، كون استخدام الموارد وإعادة الاستخدام يترتب عنه فقدان لقيمتها وللطاقة، فعند الحاجة للموارد فإن نظام الاقتصاد الدائري يختار التقنيات والعمليات التي تستخدم موارد متجددة أو ذات الأداء الأفضل، كما يتم النظر إلى النفايات في مرحلة تصميم (المنتجات الخدمات) من خلال اتخاذ قرارات من شأنها تجنب توليد نفايات لن يتم استعادتها بشكل مستدام.[1]

وكمثال على ذلك ما قامت به شركة Apeel حيث قامت بتطبيق طلاء مبتكر صالح للأكل مباشرة على الفاكهة والخضر الطازجة لجعلها تدوم لفترة أطول دون استخدام عبوات التغليف البلاستيكية المنكمشة ذات الاستخدام الواحد، والتي غالبا ما ينتهي بها الأمر كنفايات.

بناءًا على ما سبق، يساعد منع توليد النفايات على طول مراحل دورة حياة الإنتاج والاستهلاك في تجنب هدر الموارد والآثار البيئية السلبية المرتبطة بإدارة النفايات من خلال التركيز على التصميم من المنبع مما

يؤدي لإيقاف الهدر قبل حدوثه.

[1] سفيان جبران، إيمان قالل، استراتيجية ألمانيا نحو الانتقال إلى الاقتصاد الدائري: استقراء للتجربة، كتاب الملتقى العلمي الوطني الثاني حول" دور الاقتصاد الدائري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، جامعة خميس مليانة، ديسمبر 2021ص22

2 مبدأ الاستخدام الكفء للموارد :

يتعلق هذا المبدأ بالوسائل التي تسعى لزيادة العمر الافتراضي للمنتجات، والذي يتم من خلال التركيز

يجب على الدورة التقنية والبيولوجية الموضحة في مخطط الفراشة والذي تم التطرق له سابقا، هذا ، أنه يعني التركيز على تصميم المنتجات مع وضع تداولها النهائي في الاعتبار، حيث أن هناك العديد من المنتجات في الاقتصاد الخطي لا يمكن تداولها في أي من الدورتين وينتهي بهما المطاف كنفايات، خاصة التي تدمج المواد التقنية والبيولوجية بطريقة لا يمكن فصلها ،وتعميمها ومثال ذلك المنسوجات التي تدمج الألياف الطبيعية والبلاستيكية، كما ترتبط هذه العملية بمفهوم الإنتاج الأنظف الذي يركز على تحقيق كفاءة استخدام الموارد والطاقة في العملية الإنتاجية، بالإضافة إلى التحسينات في كل من عمليات الإنتاج الصناعي والمنتجات ومثال ذلك المصابيح الكهربائية LED ذات المتانة العالية والاستهلاك الكفء للطاقة مقارنة بالمصابيح التقليدية. وكمثال عن الشركات التي تتبنى هذا المبدأ شركة Resortecs التي قامت بتطوير خيوط قابلة للذوبان في أفران، مما يجعل عملية التفكيك أسهل، وهو ما يجعل الملابس المفككة تعود لحلقة الإنتاج بسهولة، كجزء من الدورة التقنية.

كما قامت شركة Ecovative بإنتاج عبوات تغليف مصنوعة من الفطر قابلة للتحلل الحيوي في التربة بعد استخدامها كجزء من الدورة البيولوجية.

وعليه من خلال تبني هذا المبدأ يمكن تعزيز مفهوم الحلقة المغلقة والاحتفاظ بالقيمة المضمنة في المنتجات والمواد قيد الاستخدام لأطول فترة ممكنة، عن طريق إعادة الاستخدام الإصلاح، التجديد، إعادة التدوير أو إعادة المواد القابلة للتحلل بأمان إلى الأرض.

إلا أن ما يعاب على هذا المبدأ هو أن إطالة عمر المنتجات بالرغم من آثاره البيئية الإيجابية، إلا أن هناك بعض المخاوف المتعلقة بفوائدها الصافية على وجه الخصوص

تأجيل اختراق أسواق جديدة والتقادم التكنولوجي، كما يمكن أن تكون التحسينات المتعلقة بتخفيض استهلاك الطاقة عاملا حتميا للانتقال إلى جيل جديد خاصة بالنسبة للأجهزة المنزلية والسيارات.

3. تجديد النظم الطبيعية:

يسعى هذا المبدأ لتحويل التركيز من الاستخراج إلى التجديد وبناء الرأسمال الطبيعي وتحديد كل العوامل الخارجية السلبية التي تؤثر على النظام البيئي.

ومن أمثلة الشركات التي تعيد إحياء الطبيعة نجد شركة Natura وهي أكبر شركة لمستحضرات التجميل في أمريكا الجنوبية، وخامس أكبر شركة تجميل في العالم، تنتج مجوعة كبيرة من المنتجات معتمدة فيها على التنوع البيولوجي الغني لمنطقة الأمازون، وتتضمن سلسلة التوريد الخاصة بالشركة ما يقارب 40 نوعا من النباتات، ونتاجا لذلك حافظت هذه الفلسفة على أكثر من مليوني هكتار من غابات الأمازون المطيرة، وتهدف لتوسيعها إلى ثلاثة ملايين هكتار.

وعليه من خلال تبني هذا المبدأ يمكن تغيير الأولويات من تقليل الضرر الذي يلحق بالبيئية إلى كيفية

تجديد النظم البيئية.

المطلب الثاني: اهمية واهداف الاقتصاد الدائري.

1. **أهمية الاقتصاد الدائري:** تنبع أهمية الاقتصاد الدائري من الأدوار التي يستطيع أن يلعبها، والتي من أهمها:[1]

[1] نفاح زكرياء و بطيب عبد الوهاب، الاقتصاد الدائري كدعامة أساسية لتحقيق جودة الحياة "دراسة حالة شركة DSM الهولندية، الملتقى الدولي نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة، كلية: العلوم الاقتصادية، التسيير والعلوم التجارية، جامعة طاهري محمد – بشار 13،و14نوفمبر.2018ص33

الحفاظ على قيمة المنتجات وإدارة المخزون ورأس المال الطبيعي والمادي والبشري.

تحسين استخدام الموارد خلال دورة حياة المنتج.

إطالة عمر المنتجات من خلال المحافظة على قيمتها، فعملية التدوير في الاقتصاد الدائري لا تفكك تركيب المواد الأصلية،

بل تسعى إلى إعادة تدوير الموارد بفعالية من خلال أنظمة جمع ومعالجة المنتجات منتهية الصلاحية في حلقة مغلقة من العمليات تؤدي إلى استرجاع الموارد إلى سلسلة القيمة وإزالة النفايات.

التقليل من استنزاف الطبيعة والضغط على البيئة للحصول على المدخلات لإنتاج منتجات جديدة.

تشجيع الابتكار والشركات الناشئة التي تقدم حلولا لإزالة المواد الضارة بالبيئة والمخلفات الناتجةعن استخدام المنتجات، رفع كفاءة استخدام الموارد وتطوير منتجات جديدة التي تستهلك في إنتاجها واستخدامها طاقة وموارد أقل، مع نسبة تلوث ونفايات أقل وقابلة لإعادة الاستخدام، وسهلة التصليح والتفكيك.

تخفيض التلوث والحد من تغير المناخ من خلال تخفيض انبعاث غازات الاحتباس الحراري، فعدم معالجة النفايات الصلبة والسائلة تمثل إحدى العوامل الرئيسية المتسببة في تغيير المناخ.

أهداف الاقتصاد الدائري:

-تغيير مختلف آليات الإستهلاك والإنتاج غير المستديمة.

- الحفاظ على نفعيّة وقيمة الموارد والمنتجات لأطول فترة ممكنة في الاقتصاد.

- التقليل بشكل كبير من النفايات بجميع أنواعها.

- تعزيز الفعالية والكفاءة الطاقوية في مختلف مراحل الإستخراج والإنتاج.

- خلق فرص عمل مستدامة.

- الحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مؤشرات الاقتصاد الدائري.

تختلف مؤشرات الاقتصاد الدائري عن المؤشرات المستخدمة في الاقتصاد الخطي، فالمؤشرات الاقتصادية القائمة على الحسابات القومية التقليدية مثل الناتج المحلي الإجمالي لا توفر وسيلة لقياس كفاءة استخدام الموارد، كما أنها لا تنسجم مع التنمية المستدامة. يمكن أن تستخدم المؤشرات ذات الصلة بالاقتصاد الدائري مثل استهلاك المواد المحلية كمقياس لإجمالي كمية المواد المستخدمة، فعندما ينمو الاقتصاد في نفس الوقت الذي يتناقص فيه الاستهلاك المادي المحلي يلاحظ الفصل المطلق لاستخدام الموارد من النمو الاقتصادي. [1]

من المؤشرات المستخدمة على نطاق واسع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) وفي مجموعة الثمانية هو إنتاجية الموارد والتي يتم قياسها من خلال نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى استهلاك المواد المحلية. يوفر تحليل تدفق المواد على مستوى الاقتصاد نظرة عامة على مدخلات ومخرجات المواد السنوية للاقتصاد. على عكس الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس أ أنشطة الإنتاج والاستهلاك من الناحية النقدية، يقوم تحليل تدفق المواد بقياس هذه الأنشطة من الناحية المادية بالأطنان).

[1] عدنان محيرق وفوزي صيفي، البنوك ودعم الاقتصاد الدائري: ماهي المتطلبات؟،مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد ،05 العدد،1 جامعة شهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، .2023ص55

خلاصة:

خلص هذا الفصل إلى أن الاقتصاد الدائري يمثل توجهاً اقتصادياً مستداماً يهدف إلى تعظيم الاستفادة من الموارد وتقليل النفايات والحد من الآثار البيئية السلبية، من خلال اعتماد مبادئ إعادة الاستخدام والإصلاح وإعادة التدوير. كما أبرز أهمية هذا النموذج في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الكفاءة الاقتصادية، رغم ما يواجهه من تحديات تتطلب تضافر جهود مختلف الفاعلين وتوفير الأطر التنظيمية والتقنية اللازمة لضمان نجاح تطبيقه.

الفصل الثاني: الأسس النظرية للاستدامة واستدامة المؤسسات الاقتصادية

تمهيد

ان مفهوم الاستدامة من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمام متزايد في الأدبيات الاقتصادية والإدارية والبيئية، نظراً لدورها في تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بما يضمن تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة. وفي ظل التحديات التي تواجه المؤسسات الاقتصادية نتيجة الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية وتزايد الضغوط البيئية، برزت الحاجة إلى تبني استراتيجيات مستدامة تضمن استمرارية المؤسسات وتعزز قدرتها التنافسية. كما ظهر الاقتصاد الدائري كأحد أهم النماذج الحديثة التي تسعى إلى ترشيد استخدام الموارد وتقليل النفايات من خلال إعادة الاستخدام والتدوير وتحقيق الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة. وعليه، يتناول هذا الفصل الإطار المفاهيمي للاستدامة واستدامة المؤسسة، مع إبراز دور الاقتصاد الدائري كاستراتيجية حديثة تدعم تحقيق التنمية المستدامة وتحسين أداء المؤسسات الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية الاستدامة

الاستدامة هي التزام طويل المدى من المؤسسة تجاه اصحاب المصلحة، وهي في الوقت نفسه ميزة للمؤسسة تمكنها من النمو والبقاء، مما يتطلب بذل مجهودات متواصلة للتمكن من دمج ابعاد الاستدامة في بناء الاستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف الاستدامة وابعاده

هي من المفاهيم الحديثة التي تم التركيز عليها مؤخرا لتناسبها مع اهتمامات المرحلة، التي افرزت كثيرا من المصطلحات المتشابهة كالمسؤولية الاجتماعية والمواطنة التنظيمية، وهو يعكس الاهتمام الواسع بالابعاد البيئية والاجتماعية الى جانب الاقتصادي. [1]

تعد الاستدامة من المصطلحات الحديثة التي ظهرت في أدبيات الاقتصاد والادارة عبر مؤتمرات وندوات عقدت في سنوات السبعينات وكانت تناقش مشكلة ظهرت في الاقتصاديات

[1] رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 28.

الحديثة وهي استنزاف الموارد وحدود النمو والعلاقة بين التنمية والبيئة وارتبطت الاستدامة بالتنمية حتى انتشر مصطلح التنمية المستدامة، وأشهر تعاريف الاستدامة أنها " التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة .

ابعاد الاستدامة :

المستدامة كبديل تنموي لما يعرف عن التنمية التقليدية التي تستهدف تحقيق النمو بشكل أساسي تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق أبعاد أساسية سنتطرق إليها كالتالي:

الأبعاد الأساسية:

هناك من يعرف التنمية المستدامة على أنها تنمية بأبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد.

أ. الأبعاد البيئية: البعد البيئي هو الإهتمام بإدارة المصادر الطبيعية حيث أن كل التحركات تركز على كمية ونوعية المصادر الطبيعية على الكرة الأرضية، وعامل الاستنزاف البيئي هو احد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك نحن بحاجة إلى معرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة من أجل الحصول على طرق مترابطة مع إدارة البيئة.[1]

ب. الأبعاد الاجتماعية هو حق الإنسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والإجتماعية، جميع لأنشطة يستثمرها بما يخدم إحتياجاته الأساسية دون تقليل فرص الأجيال القادمة.

[1] ريدة ديب سليمان مهنا التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للمهندسة، مجلد 25، العدد الأول، 2009، ص: 24

ج. الأبعاد الاقتصادية: بإعتبار البيئة كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها أو إستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ الإقتصاد بعيد المدى كل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد.

الترابط بين الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

تتمثل ترابط أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة فيما بينها وفق ما يلي :

أ. اقتصاديا: النظام المستدام إقتصاديا هو النظام الذي يتمكن من إنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر أن يحافظ على مستوى معين قابل للإدارة والتوازن الإقتصادي ما بين الناتج العام والدين العام وان يمنع حدوث اختلالات اجتماعية ناتجة عن السياسات الاقتصادية.

ب بينيا النظام المستدام بيئيا يجب أن يحافظ على قاعدة ثابتة من الموارد الطبيعية، تجنب الإستنزاف الزائد للموارد المتجددة وغير المتجددة، ويتضمن ذلك حماية التنوع الحيوي والاتزان الجوي وإنتاجية التربة والأنظمة البيئية الطبيعية الأخرى التي لا تصنف عادة كموارد إقتصادية.

ت. اجتماعيا: يكون النظام مستداماً إجتماعيا في تحقيق العدالة في التوزيع، وإيصال الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية.

الأبعاد الثانوية:

للتنمية المستدامة بالإضافة إلى الأبعاد الثلاث السالفة الذكر هناك من يضيف أبعاد أخرى ثانوية تتمثل في:[1]

البعد التكنولوجي: هو بعد يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد والهدف من النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات والملوثات وإستخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات وإعادة رسكلتها، ومن هذا المنطلق لابد من مراعاة أمور عدة أهمها:

استخدام تكنولوجيا أنظف؛

الحد من انبعاثات الغازات؛

استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي؛

إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية وغيرها؛

الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون؛

البعد السياسي: هو تطبيق الحكم الديمقراطي الذي يسمح بالمساواة في توزيع الموارد بين أبناء الجيل و بين الأجيال وكذلك الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية.

البعد المؤسسي: يتمثل في الإدارات والمؤسسات العامة التنفيذية للدولة التي بواسطتها وعبرها ترسم وتطبق سياساتها التنموية.

[1] العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة فرحات عباس سطيف 2011-2010، ص28

توفر الدولة الخدمات والمنافع لمواطنيها ورفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية، وتوفير الإطار الصالح لالتزاماتهم بواجباتهم تجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإدارتها في أداء وظائفها ومهماتها.

المطلب الثاني: مبادى ومستويات الاستدامة

وبما أن الاستدامة هي عبارة عن ممارسة شاملة لمناحي نشاط المؤسسة، فإنها تقوم على مجموعة من المبادئ التي تمثل مرتكزات أساسية وهي كالتالي :[1]

الأخلاق: ترسخ المؤسسة، وترقي وترعى وتحافظ على الممارسات والمعايير الأخلاقية في التعامل مع كل أصحاب المصلحة.

الحوكمة: تدير المؤسسة جميع مواردها بشكل واعي وفعال، مع إدراك واجب مجالس إدارات الشركات والمديرين على التركيز على مصالح جميع أصحاب المصلحة.

الشفافية: تقدم المؤسسة الإفصاح في الوقت المناسب عن المعلومات حول منتجاتها وخدماتها وأنشطتها، مما يتيح لأصحاب المصلحة اتخاذ قرارات مستنيرة.

العلاقات التجارية تلتزم المؤسسة بممارسات التجارة العادلة مع الموردين والموزعين والشركاء.

العوائد المالية تقوم المؤسسة بتعويض مقدمي رأس المال بعوائد تنافسية على الاستثمار مع حماية أصول المؤسسة.

المشاركة المجتمعية والتنمية الاقتصادية تقوم المؤسسة ببناء علاقة منفعة متبادلة بينها وبين المجتمع تراعي ثقافة والسياق، واحتياجات المجتمع.

[1] عثمان محمد غنيم ماجدة أبوزنط ، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2007، ص: 254

قيمة المنتجات والخدمات تحترم المؤسسة احتياجات ورغبات، وحقوق عملائها وتسعى جاهدة لبلوغ أعلى مستويات القيمة لمنتجاتها وخدماتها.

ممارسات العمالة تلتزم المؤسسة في ممارسات إدارة الموارد البشرية بالترقية الشخصية والمهنية للموظف، تعزيز التنمية والتنويع والتمكين.

حماية البيئة: تسعى المؤسسة جاهدة لحماية وترميم البيئة وتعزيز التنمية المستدامة . منتجاتها وعملياتها وخدماتها، وغيرها من الأنشطة.

المطلب الثالث : مؤشرات المستدامة :

تنقسم مؤشرات قياس المستدامة إلى أربعة محاور رئيسة تتمثل في الآتي:[1]

- **المؤشرات الاقتصادية :**

تتمثل أهم المؤشرات الاقتصادية في الآتي:

- معدل الدخل الوطني للفرد ونسبة الاستثمار في معدل الدخل الوطني؛
- الميزان التجاري مابين السلع والخدمات؛
- قيمة الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة المساعدات التنموية الخارجية مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي؛
- الاستهلاك السنوي للطاقة وكثافة إستخدامها ؛
- كمية إنتاج النفايات؛

[1] زرمان كريم، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان ،2010 ص205.

– وسائل النقل والمواصلات.

المؤشرات الاجتماعية:

من أهم المؤشرات الاجتماعية ما يلي: 3

– السكن ونسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر ؛

– نسبة السكان العاطلين عن العمل؛

– الصحة العامة؛

– التعليم والتكوين؛

– الأمن الاجتماعي وحماية الناس من الجرائم؛

– النسبة المؤية للنمو السكاني.

المؤشرات البيئية:

من أهم المؤشرات التي تهتم بالمحور البيئي مايلي:

– مساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية؛

– الكمية المستخدمة من المبيدات والمخصبات الزراعية؛

– مساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية؛

– نسبة الأراضي المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛

– نصيب الفرد من المياه العذبة؛

– نسبة تلوث الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

المؤشرات المؤسسية:

تتمثل المؤشرات المؤسسية في الآتي:

- تطبيق الاتفاقات العالمية المصادق عليها؛
- عدد مستخدمي الانترنت لكل 1000 مواطن؛
- عدد خطوط الهاتف لكل 1000 مواطن؛
- عدد أجهزة الحواسيب لكل 1000 مواطن؛
- نسبة الإنفاق على البحث العلمي والتنمية من إجمالي الناتج المحلي؛
- الخسائر البشرية والاقتصادية بسبب الكوارث الطبيعية.

المبحث الثاني: مدخل حول استدامة المؤسسة

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة[1]

تعرف المؤسسة بأنها تنظيم اقتصادي محدد يتفاعل مع العالم الخارجي المحيط به، هذا التفاعل يترجم في التدفقات تدفق الموارد إلى التنظيم في شكل مدخلات وتدفق المنتجات إلى المحيط شكل سلع مادية وتقديم خدمات للمجتمع كمخرجات للنظام."[2]

المؤسسة هي كل وحدة قانونية سواء كانت شخص مادي أو شخص معنوي، والتي تتمتع باستقلال مالي واستقلال في صنع القرار وتنتج سلع أو خدمات.

[1] ابراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 8.

[2] ابراهيم بختي، التجارة الالكترونية مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 8.

يعرفها "تروشي" (Muchy المؤسسة هي الوحدة التي تجمع فيها وتنسق العناصر البشرية والمادية للنشاط الاقتصادي."[1]

أما "ماركس" (Marx) فيعرفها على أنّها عدد كبير من العمال يعملون في نفس الوقت.

المطلب الثاني: مفهوم استدامة المؤسسة

استدامة المؤسسات الاقتصادية هي نموذج جديد تماما، تعمل من خلاله المؤسسات بدمج الإدارة الممنهجة للجوانب الاجتماعية و البيئية في الأعمال التجارية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية ، لتحقيق الأعمال التجارية المستدامة نفسها و أيضا للمساهمة في التنمية المستدامة للاقتصاد الكلي، و هذا يعني أن الأداء الاجتماعي و البيئي هما جزأ لا يتجزأ من الأداء الاقتصادي و ليسا في منافسة معه، إذن يدور جوهر استدامة المؤسسات حول مقابلة احتياجات المؤسسات الاقتصادية من الموارد دون الإضرار بحق أجيال المستقبل في تلك الموارد، بما معناه أن يكون استخدام الموارد من طرف المؤسسات في الحدود التي تجعل تلك الموارد متجددة ذاتيا،[2]

و هو الأمر الذي يمكن من إنتاج أكبر قدر من المخرجات بأقل قدر من المدخلات، و يقلل من مقدار المخلفات الضارة و بالتالي تقليل التكاليف الإجمالية، مما يحقق استمرار و ديمومة المؤسسات لفترة أطول.

إذن استدامة المؤسسة تتحقق من خلال التزامها بالقضايا الاجتماعية و البيئية من أجل تحقيق الأبعاد الثلاثة البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، و البعد البيئي، مع مراعاة مبدأ العدالة بين الأجيال، للاستدامة و هي و الوزن النسبي لكل بعد:

[1] رفيقة حروش، اقتصاد وتسيير المؤسسة شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 28.

[2] مجد صقور ، رعد الصرن، الادارة الاستراتيجية الجامعة الافتراضية السورية، سورية 2018، ص13.

أ- البعد الاقتصادي : يشمل التنمية الاقتصادية، النمو الاقتصادي، التنافس، الإبداع و التنمية الصناعية ...الخ.

ب-البعد الاجتماعي : يشمل البطالة، التنمية المحلية و الإقليمية، الرعاية الصحية، الثروات، الترابط الاجتماعي، توزيع الخدمات....الخ.

ت-البعد البيئي : يشمل نوعية المياه و الهواء و التربة و تغير المناخ التنوع البيولوجي، الحفاظ على جمال الطبيعة ....الخ.

المطلب الثالث: الاستراتيجية المستدامة للمؤسسة وعوائقه

تعتبر إستراتيجية المؤسسة الطريق الذي تسلكه هذه الأخيرة لمواجهة التغيير و مواكبة التقدم و كذا التكيف مع بيئتها، حتى تتمكن من تحقيق الاستدامة و الاستمرار في نشاطها.

و لتفصيل أكثر.

مفهوم الإستراتيجية المستدامة للمؤسسة :

هناك تعريفات كثيرة للإستراتيجية تنوعت و تعددت بتنوع مجالات استخدامها، فمنها من يرتكز على الاستعمال العسكري والبعض الآخر على الاستعمال الإداري و يمكن التطرق إلى بعض التعريفات المختصة بمجال التسيير و الإدارة كما يلي:[1]

عرف (chandler) الإستراتيجية بأنها تحديد الأهداف الأساسية طويلة الأمد للمنظمة و اختيار طرق التصرف و تخصيص الموارد الضرورية لتحقيق تلك الأهداف".

و يعرفها (مايكل) بورتر) في مجال الإدارة على أنها بناء و إقامة دفاعات ضد القوى التنافسية.

[1] مفيد؛ خالد محمد بني حمدان، وائل محمد صبحي إدريس، الإستراتيجية و التخطيط الاستراتيجي، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص 167

تتجلى أهمية الإستراتيجية المستدامة في أنها أكثر من ضرورية بالنسبة للمؤسسة، فهي أسلوب التحرك لتحقيق الميزة التنافسية واقتناص الفرص و تجنب التهديدات الموجودة في بيئة المؤسسة، فهي بذلك تضع في الحسبان نقاط الضعف والقوة الداخلية للمؤسسة و هذا من اجل تحقيق رؤية رسالة و الأهداف الموضوعة، فغياب الإستراتيجية يعني رمي المؤسسة نحو المستقبل المجهول، فهذه الأخيرة تتصل بعملية تخصيص الموارد اللازمة وتحديد الوسائل المناسبة، مع تحديد نمط التعامل مع الظروف البيئية المستجدة و المتغيرة بالاستمرار سعيا لتحقيق الاستدامة و استمرار المؤسسة في نشاطها.

حدد (Chandler) ثلاث مكونات أساسية للإستراتيجية المستدامة للمؤسسة و هي:[1]

أ. تحديد الغايات الأساسية طويلة المدى: (Determination of the Basic long term goals) و تعتمد على فهم و وضوح الهدف الاستراتيجي المتماسك و سهل المنال، و بدون هذه الأهداف لا تعرف المؤسسة إلى أين ستذهب، و بالتالي لا يمكنها أن تفعل أي شيء .

ب. تبني طرق العمل: (Adoption of Courses of Actions) وهذا يتضمن الأفعال و التصرفات الواجب القيام بها، و هذا من اجل تحقيق الأهداف الموضوعة؛

ج. تخصيص الموارد (Allocation of Resources) وتدل على حقيقة مفادها أنها تتضمن التكاليف المترافقة مع التصرفات المطلوبة لتحقيق الأهداف، و لن تتحقق هذه الهداف ما لم تدعم طريقة العمل بمستويات كافية من الموارد.

شروط تبني الإستراتيجية المستدامة:

تعتبر المؤسسة خلية حركية تتفاعل مع المحيط الذي تنشط فيه و استمرار نشاطها و نموها يتوقفان على مدى تفاعلها و تفاهمها مع القوى الخارجية التي تؤثر فيها، و لكي تتمكن من

[1] نعيم بن عطا الله الجهني دور القيادات الإستراتيجية في بناء المنظمات المستدامة – دراسة مقارنة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2017،ص35.

التحكم في قيود المحيط الذي تنشط فيه يرى جوليان) و (مارشيسني أنه لابد أن تتوفر ثلاثة أنواع من المرونات لدى المؤسسة حتى تستطيع تبني إستراتيجية مستدامة (إستراتيجية تستمر في المدى البعيد هذه المرونات تتمثل في:[1]

المرونة العملية و هي التي تناسب الموارد الداخلية للمؤسسة، حيث أن تعدد القيم للموارد البشرية يسمح بالتكيف بشكل عام مع احتياجات المدى القصير للمؤسسة. المرونة التنظيمية هذه الأخيرة تساعد المؤسسة على التكيف مع مختلف الحالات، و منه فإن هذه المرونة تكون في المستويات العليا، وتتعلق بالوظائف التنظيمية الأكثر أهمية.

المرونة الإستراتيجية تقيس درجة حرية التصرف داخل المؤسسة، من أجل تثبيت و إنجاز أهدافها، و يتم تحليل هذه المرونة وفق المدى الطويل من خلال كونها تقوم على الربط المباشر لاحتياجات المحيط مع قدرات المؤسسة، بمعنى أنها تبين درجة إرادة المؤسسة وفق حرية الأعمال تجاه المحيط.

عوائق استدامة المؤسسة:

تواجه المؤسسات الاقتصادية وبخاصة الصغيرة والمتوسطة عوائق ومشكلات تعرقل محاولتها لتحقيق استدامتها والاستمرار في ممارسة نشاطها، الأمر الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار من قبل أصحاب القرارات الاقتصادية، ومن أهم المشاكل التي قد تواجه المؤسسة ما يلي:

مشكل الإجراءات الإدارية:

يعتمد نجاح المؤسسات في استمرار نشاطها أساسا على الأسلوب الذي تنتهجه الإدارة المسيرة لهذا القطاع في تعاملها مع مديري المؤسسات، وكذا على مستوى التعاون بين

[1] إيمان نعمون تحليل أثر تبنى الاستراتيجيات العامة للتنافس على أداء المؤسسات الصناعية دراسة حالة مؤسسات قطاع الهاتف النقال في الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص11

العاملين ومرؤوسيهم، وهذا ما تفتقده مؤسساتنا، كونها تتطور ببطء شديد مقارنة بما تتطلبه التنمية الاقتصادية، فالمشكلة التي تعاني منها المؤسسات والتي تحول دون استدامتها هي مشكلة نظام وليست مشكلة أشخاص هذا المشكل الإداري يمثل السبب الرئيسي لجل العوائق التي تواجه المؤسسة؛[1]

ثانيا مشكل التموين:

إن التموين بالموارد الأولية والمنتجات النصف المصنعة خاصة المستورة منها يمثل أحد المشاكل الحقيقية التي تعاني منها المؤسسات وهذا كون أغلبها يفتقر إلى الخبرة في تسيير عمليات الاستيراد، فبعد تحرير التجارة الخارجية ظهرت مؤسسات خاصة تمارس عملية الاستيراد والتي اهتمت باستيراد السلع الاستهلاكية السريعة النفاذ في السوق المحلية، هذا الأخير أدى إلى معاناة المؤسسات من مشكل نقص التموين وارتفاع أسعار المواد الأولية المتوفرة وقطع الغيار والتجهيزات الإنتاجية؛

ثالثا. المشكلات التسويقية ويوجد منها نوعان:

أ. مشكلات تسويقية داخلية نذكر من أهمها:

الاهتمام بإجراء دراسات التنبؤ بحجم الطلب على منتجات المؤسسة؛

مشكلة عدم اهتمام المؤسسات بدراسة السوق المتوقع لتصريف سلعهم وخدماتهم؛

مشكلة نقص الكفاءات التسويقية؛

[1] شامية بن عباس، هدي معيوف الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي الجزائر، 06-207 ديسمبر 2017، ص ص 7، 8.

مشكلة عدم قدرة المؤسسات على إلزام التجار بأسعار معينة مما يؤدي إلى فرض الأسعار في السوق والتي تضر في النهاية بالمؤسسة.

ب مشكلات تسويقية خارجية[1]

مشكلة المنافسة بين المنتجات المستوردة ومثيلاتها من المنتجات الوطنية، ويرجع ذلك إلى حرية شبه مطلقة للاستيراد من الأسواق الأجنبية وعدم توفر الحماية الكافية للمبيعات الوطنية؛ مشكلة تفضيل المستهلك للمنتجات الأجنبية لدوافع عاطفية قائمة على ارتباطه بالسلع المستوردة لفترة زمنية طويلة.

. إضافة إلى وجود مشاكل تتعلق بالمعلومات حيث:

إن النقص الشديد في المعلومات والبيانات الذي تعاني منه المؤسسة يحول دون اتخاذها قرارات الاستثمار على أسس اقتصادية ،رشيدة، مما يعني عدم إدراكها لفرص الاستثمار المتاحة، كما أن عدم الإلمام بتطورات الإنتاج والتسويق التي تمكنها من تدعيم قراراتها التنافسية في السوق.

. ويمكن الإشارة إلى أن أكبر مشكل تعاني منه المؤسسات منذ بداية نشاطها وصولا إلى محاولتها للاستمرار فيه هو مشكل التمويل وهذا للأسباب التالية:

إن أهمية التمويل بالنسبة للمؤسسات تأتي من الدور الفعال الذي تقوم به في تنمية الاقتصاد، إضافة إلى انه كثيرا ما تعتمد المؤسسات في مرحلة انطلاقها على قدراتها الخاصة أو تمويلها الذاتي، إلا أنه في غالب الأحيان لا يكفي هذا التمويل للقيام بجميع أنشطتها، الأمر الذي يقوده إلى طرق باب المؤسسات البنكية، وبالتالي يكون لازم على

[1] محمد كربوش، استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2014، ص24.

المؤسسة مواجهة هذا العائق لأن الحصول على قروض بنكية يستوجب دراسة جدوى المشروع، إضافة إلى الضمانات اللازمة.

على الرغم من المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسة في محاولتها للبقاء واستدامة نشاطها إلا أنه يمكن القول أن فرص نجاح المؤسسة في تحقيق ذلك تزداد إذا توفرت الخصائص التالية:

أ. توفر المهارات الشخصية والإدارية للمدير:[1]

تحتل المؤهلات الشخصية والمهارات الإدارية للمدير مكانة عالية، كونها تبين بأنه ليس كل شخص مؤهلا ليدير عملا ناجحا.

ب المعرفة الممتازة بالسوق:

تستطيع المؤسسة بواسطة منتجاتها وسلوكيات عامليها، وردود أفعال المنافسين تحقيق النجاح أو الفشل في خلق زبائنها الخاصين بها، حيث يرى العديد من الباحثين أن العلاقة بين الأعمال والزبائن هي السبب وراء نجاح هذه الأعمال.

ج. قدرة المؤسسة على تقديم شيء متميز:

تستطيع المؤسسة أن تميز نفسها عن المنافسين لها من خلال المنتج والتكنولوجيا الجديدة أو باستخدام خاص ومنفرد لطرق التوزيع المعروفة، ويفترض أن يكون من النادر أن يبدأ العمل دون القدرة على الإبداع والتجديد أو تصور رؤية يستطيع أن يجسدها هذا العمل في أنشطته المختلفة.

د. إدارة متكيفة مع التطور:

[1] أميرة دريس بشرى ،دريس معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال JFBE"، المركز الجامعي بعين تموشنت الجزائر 2017، ص ص 85، 86 .

أن المؤسسة إذا ما أرادت الاستمرارية في نشاطها وجب عليها أن تستند على فهم جيد للتطور المرتبط بالجوانب التنظيمية والإدارية، ومحاولة التكيف مع هذه التطورات كونها تساعد على البدء بالخطوة الصحيحة.

هـ. الحصول على عاملين أكفاء والمحافظة عليهم:

يجب على المؤسسة أن تعير عمليات اختيار العاملين أهمية بالغة لكون نجاح العمل يرتبط بقدرة إدارته التي تعتمد على حسن الاختيار والتدريب والتحفيز لهؤلاء العاملين، فالعامل اليوم هو أهم مورد في المؤسسة على عكس السابق .

المبحث الثالث: الاقتصاد الدائري كاستراتيجية مؤسسة

المطلب الأول: آليات تطبيق الاقتصاد الدائري داخل المؤسسة

ان الاقتصاد الدائري من النماذج الاقتصادية الحديثة التي تهدف إلى تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتقليل النفايات وتعزيز الاستدامة داخل المؤسسات. ولتحقيق هذا الهدف، تعتمد المؤسسات على مجموعة من الآليات التي تساهم في تحويل نمط الإنتاج والاستهلاك من النموذج الخطي القائم على الاستخراج والإنتاج والاستهلاك والتخلص، إلى نموذج دائري يقوم على إعادة الاستخدام والتدوير والاسترجاع المستمر للموارد. ومن أهم هذه الآليات ما يلي[1]:

أولا: التصميم البيئي للمنتجات

يُقصد بالتصميم البيئي تطوير المنتجات بطريقة تراعي الاعتبارات البيئية منذ مرحلة التصميم الأولى، وذلك من خلال اختيار مواد أولية قابلة لإعادة الاستخدام أو التدوير، وتقليل استهلاك الطاقة والموارد أثناء عملية الإنتاج. كما يهدف إلى تصميم منتجات ذات عمر

[1] العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكرة ص31

افتراضي أطول، وسهلة الصيانة والتفكيك، بما يسمح بإعادة استخدامها أو تدوير مكوناتها بعد انتهاء فترة استعمالها.

ثانيا: ترشيد استخدام الموارد والطاقة

تسعى المؤسسات إلى رفع كفاءة استخدام الموارد الطبيعية والطاقة من خلال تحسين العمليات الإنتاجية واعتماد تقنيات حديثة تقلل من استهلاك المواد الخام والمياه والطاقة. ويساهم هذا الإجراء في خفض التكاليف الإنتاجية والحد من استنزاف الموارد الطبيعية وتقليل الانبعاثات الملوثة للبيئة.

ثالثا: إعادة الاستخدام وإطالة عمر المنتجات

يقوم الاقتصاد الدائري على مبدأ الحفاظ على المنتجات والمواد في دورة الاستخدام لأطول فترة ممكنة. ولهذا تعمل المؤسسات على إصلاح المنتجات وصيانتها وتجديدها بدلاً من التخلص منها، مما يسمح بإعادة استخدامها مرات عديدة ويحد من إنتاج النفايات، كما يساهم في تحقيق قيمة اقتصادية إضافية للمؤسسة[1].

رابعا: إعادة التدوير واسترجاع المواد

تعتبر إعادة التدوير من أهم آليات الاقتصاد الدائري، حيث يتم جمع وفرز المخلفات الناتجة عن النشاط الإنتاجي أو الاستهلاكي وإعادة معالجتها لاستخدامها كمواد أولية في عمليات إنتاج جديدة. ويساعد ذلك على تقليل الاعتماد على الموارد الطبيعية وخفض حجم النفايات الموجهة إلى المكبات.

خامسا: استخدام الطاقات المتجددة

[1] العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكرة ص39

تعتمد المؤسسات الحديثة على مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بهدف تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وخفض انبعاثات الغازات الدفيئة. ويساهم هذا التوجه في تعزيز الأداء البيئي للمؤسسة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

سادسا: الإدارة المستدامة للنفايات

تشمل هذه الآلية تطبيق برامج فعالة لجمع وفرز ومعالجة النفايات داخل المؤسسة، مع السعي إلى تحويل أكبر قدر ممكن منها إلى موارد قابلة للاستعمال أو التدوير. كما تعتمد بعض المؤسسات على تقنيات استرجاع الطاقة من النفايات بما يحقق قيمة اقتصادية وبيئية في الوقت نفسه.

سابعا: تبني نماذج أعمال دائرية

تسعى المؤسسات إلى تطوير نماذج أعمال مبتكرة تقوم على تقديم الخدمة بدلاً من بيع المنتج فقط، أو اعتماد أنظمة التأجير والمشاركة وإعادة التصنيع. وتساعد هذه النماذج على تقليل استهلاك الموارد وتحقيق الاستفادة القصوى من المنتجات طوال دورة حياتها[1].

ثامنا: التوعية والتدريب

يتطلب نجاح تطبيق الاقتصاد الدائري نشر ثقافة الاستدامة بين العاملين داخل المؤسسة من خلال برامج التكوين والتدريب المستمر، وتعزيز الوعي بأهمية ترشيد الموارد وتقليل النفايات والمساهمة في تحقيق الأهداف البيئية والاقتصادية للمؤسسة.

[1] العايب عبد الرحمن، مرجع سبق ذكرة ص45

ومن خلال هذه الآليات تستطيع المؤسسة الانتقال نحو نموذج إنتاج واستهلاك أكثر استدامة، يحقق الكفاءة الاقتصادية ويحافظ على الموارد الطبيعية ويحد من التأثيرات البيئية السلبية، مما يعزز قدرتها على الاستمرار والمنافسة في المدى الطويل.

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه المؤسسات

رغم المزايا العديدة التي يوفرها الاقتصاد الدائري للمؤسسات من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد وتقليل النفايات وتعزيز الاستدامة، إلا أن تطبيقه يواجه العديد من التحديات والعوائق التي قد تحد من فعاليته أو تؤخر عملية التحول نحوه. وتختلف هذه التحديات باختلاف طبيعة المؤسسة وحجمها وبيئة عملها، ويمكن حصر أهمها فيما يلي[1]:

أولا: التحديات المالية

يتطلب التحول نحو الاقتصاد الدائري استثمارات مالية معتبرة من أجل تحديث المعدات والآلات، واعتماد تكنولوجيات جديدة، وإنشاء أنظمة لإدارة النفايات وإعادة التدوير. وقد تشكل هذه التكاليف عبئاً كبيراً على المؤسسات، خاصة الصغيرة والمتوسطة منها، التي تعاني من محدودية الموارد المالية وصعوبة الحصول على التمويل اللازم.

ثانيا: التحديات التكنولوجية

يعتمد الاقتصاد الدائري على استخدام تقنيات حديثة تضمن إعادة الاستخدام والتدوير وتحسين كفاءة استغلال الموارد. غير أن العديد من المؤسسات تفتقر إلى التكنولوجيا المناسبة أو الخبرات التقنية اللازمة لتطبيق هذه الممارسات، مما يحد من قدرتها على تحقيق أهداف الاقتصاد الدائري.

[1] بسام الرميدي. مرجع سبق ذكره .ص71

ثالثا: التحديات التنظيمية والإدارية

يتطلب تطبيق الاقتصاد الدائري إدماج مبادئ الاستدامة في الاستراتيجية العامة للمؤسسة، وهو ما يستوجب إعادة تنظيم العمليات الداخلية وتطوير أنظمة الإدارة والرقابة. كما أن غياب التخطيط الاستراتيجي وضعف التنسيق بين مختلف الأقسام قد يعرقل تنفيذ برامج الاقتصاد الدائري داخل المؤسسة.

رابعا: التحديات التشريعية والقانونية

قد تواجه المؤسسات صعوبات مرتبطة بغياب أو ضعف الأطر القانونية والتنظيمية الداعمة للاقتصاد الدائري، إضافة إلى نقص الحوافز الضريبية والمالية التي تشجع على الاستثمار في مجالات إعادة التدوير واسترجاع الموارد. كما أن تعقد الإجراءات الإدارية قد يشكل عائقاً أمام تبني المشاريع الدائرية[1].

خامسا: التحديات المرتبطة بالموارد البشرية

يتطلب تطبيق الاقتصاد الدائري توفر كفاءات بشرية مؤهلة وقادرة على التعامل مع التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المستدام. لذلك فإن نقص الخبرات والتكوين المتخصص في هذا المجال يعد من أبرز العقبات التي تواجه المؤسسات عند تبني هذا النموذج الاقتصادي.

سادسا: التحديات المرتبطة بسلوك المستهلك

[1] بسام الرميدي. مرجع سبق ذكؤه .ص79

يتأثر نجاح الاقتصاد الدائري بمدى تقبل المستهلكين للمنتجات المعاد تدويرها أو المعاد تصنيعها. غير أن بعض المستهلكين ما يزالون يفضلون المنتجات الجديدة، مما يضعف الطلب على المنتجات الدائرية ويؤثر على جدواها الاقتصادية بالنسبة للمؤسسات[1].

سابعا: التحديات المتعلقة بسلسلة التوريد

يتطلب الاقتصاد الدائري تعاوناً وثيقاً بين الموردين والمنتجين والموزعين والمستهلكين لضمان استرجاع المنتجات والمواد بعد انتهاء دورة حياتها. وقد تواجه المؤسسات صعوبات في إنشاء شبكات فعالة لجمع وفرز واسترجاع المواد، خاصة في ظل ضعف البنية التحتية المخصصة لذلك.

ثامنا: التحديات الثقافية وضعف الوعي البيئي

يُعد ضعف الوعي بأهمية الاستدامة والاقتصاد الدائري من أهم العوائق التي تواجه المؤسسات، سواء لدى العاملين أو المستهلكين أو مختلف الأطراف ذات العلاقة. فنجاح الاقتصاد الدائري يتطلب نشر ثقافة بيئية جديدة تقوم على ترشيد الاستهلاك وتقليل النفايات والمحافظة على الموارد الطبيعية.

وعلى الرغم من هذه التحديات، فإن تبني سياسات داعمة للاستدامة، وتوفير الحوافز المناسبة، والاستثمار في التكنولوجيا والتكوين، يمكن أن يساعد المؤسسات على تجاوز هذه العقبات وتحقيق انتقال ناجح نحو الاقتصاد الدائري بما يضمن استدامة نشاطها وتعزيز قدرتها التنافسية.

المطلب الثالث: أهمية الاستدامة في تحسين أداء المؤسسة

[1] بسام الرميدي. مرجع سبق ذكؤه .ص81

برزت اهمية الاستدامة مع تزايد الاهتمام الدولي عبر المؤتمرات الدولية والوعي العالمي بأهمية ابعادها للحياة الأنسانية ككل، ولكن تبرز أهميتها على مستوى المؤسسة حيث ترجع إلى الأسباب التالية:

اللوائح والتشريعات: اللوائح الحكومية وقوانين الصناعة تفرض على المؤسسة التوجه نحو الاستدامة، عدم الامتثال لتشريعات كان ولا يزال مكلفا للغاية .

العلاقات المجتمعية: إن الرأي العام وناشطي المنظمات غير الحكومية أصبحوا أكثر وعيا بالاستدامة وبالآثار التي تحدثها المؤسسات على البيئة والمجتمع، فتحديد القضايا الاجتماعية والبيئية التي تعتبر مهمة لأصحاب المصلحة الرئيسيين، وتحسين العلاقات مع أصحاب المصالح يعزز الولاء والثقة.

أولويات الدخل والتكلفة: يساهم تبني الاستدامة في خلق قيمة مالية للمؤسسة من خلال تحسين الإيرادات وتخفيض التكاليف، ويمكن زيادة الإيرادات من خلال زيادة المبيعات نتيجة لتحسين سمعة الشركة يمكن خفض التكاليف بسبب التحسينات العملية وانخفاض في الغرامات التنظيمية.

الالتزامات الأخلاقية والاجتماعية: بسبب تأثيرها على البيئة والمجتمع، فالمؤسسات لديها مسؤولية لإدارة الاستدامة، وأدى القلق المتزايد حول الآثار الاجتماعية والبيئية إلى التزام بعض المديرين والمؤسسات لتضمين الاستدامة في استراتيجيا.

خلاصة

من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل، يتضح أن الاستدامة أصبحت ضرورة حتمية للمؤسسات الساعية إلى تحقيق الاستمرارية والتميز في بيئة تتسم بالتغير والتنافسية. كما تبين أن استدامة المؤسسة ترتكز على تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تبني استراتيجيات وممارسات مسؤولة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد. وقد برز الاقتصاد الدائري كأحد أهم المداخل الحديثة الداعمة لهذا التوجه، لما يوفره من آليات فعالة للحد من الهدر وتعزيز إعادة الاستخدام والتدوير وتحقيق قيمة مضافة مستدامة. وعليه، فإن اعتماد مبادئ الاستدامة والاقتصاد الدائري من شأنه أن يسهم في تحسين أداء المؤسسات وتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل.

الفصل الثالث: دراسة ميدانية

التمهيد :

في هذا الفصل سنقوم بما درسناه باسقاطه على ارض الواقع وباخذ عينة من المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات سعيدة

تعريف المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات :

المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات بولاية سعيدة هي مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري مكلفة بتسيير واستغلال مراكز الردم التقني ومعالجة النفايات المنزلية، بهدف حماية البيئة والمحافظة على الصحة العمومية وتحسين إطار المعيشة.

تحليل البيانات :

<u>أولا:</u> الأساليب الإحصائية المستخدمة:

من أجل تحقيق هدف الدراسة و تحليل البيانات التي قمنا بتجميعه قمنا باستخدام العديد من الأساليب الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية IBM SPSS Statistics 22)، و حددت طول الفترة المستخدمة على مقياس ليكرت الخماسي بـ 5/4 أي (0.80) حيث أنه تكون الإجابة على أحد خمسة اختيارات هي: غير موافق بشدة، غير موافق، محايد، موافق و موافق بشدة وهكذا أصبح طول الخلايا كالتالي:

- المتوسط المرجح من 1 إلى 1.79 يقابله عبارة غير موافق بشدة.
- المتوسط المرجح من 1.80 إلى 2.59 يقابله عبارة غير موافق.
- المتوسط المرجح من 2.60 إلى 3.39 تقابله عبارة محايد.
- المتوسط المرجح من 3.40 إلى 4.19 يقابله عبارة موافق.
- المتوسط المرجح من 4.20 إلى 5.00 تقابله عبارة موافق بشدة.

و قد اعتمدنا كذلك على الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach’s Alpha) لقياس ثبات أداة الدراسة.

- التكرارات و النسب المئوية.
- المتوسط الحسابي و الانحراف المعياري لمعرفة مدى ارتفاع أو انخفاض إجابات أفراد العينة.
- معامل الانحدار.
- معامل الارتباط.
- اختبار (أنوفا).

ثانيا: ثبات أداة القياس:

قبل إجراء التحاليل فإنه لابد من التأكد من صدق أداء القياس المستخدم ، لأن صدق (الموثوقية) تعكس درجة ثبات أداء القياس ويستعمل معامل الثبات (Cronbach's Alpha) لقياس مدى ثبات أداء القياس من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداء[1].

جدول رقم 01: يبين قيمة معامل الثبات:

عدد العبارات	الثبات	الصدق
40	0.90	0.94

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

بالنظر إلى جدول اختبار **(كرونباخ ألفا)** أعلاه المستخرج من البرنامج فقد بلغت قيمة (α = 0.90) وهي درجة جيدة جدا كونها أعلى من النسبة المقبولة (0.6) و بالتالي إذا ما أعيد استخدام الأداة تعطينا نفس النتائج، و بلغ معامل الصدق (0.94) و هذا دال على أن الأداة تقيس ما صممت لقياسه

[1]– محفوظ جودة، التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام (SPSS)،دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان – الأردن– الطبعة الأولى،2008، ص: 298.

ثالثا: التحليل الإحصائي للبيانات.

عينة الدراسة.

جدول رقم 02: يبين توزيع العينة حسب الجنس.

الجنس	ت	%
ذكر	16	40.0
أنثى	24	60.0
المجموع	40	100

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (02) أعلاه أن غالبية عينة الدراسة مكونة من الإناث بنسبة (60.0 %)، أكثر من الذكور بنسبة (40.0 %) ، فيما تكونت العينة من مجموع 40 مفردة بنسبة (100%).

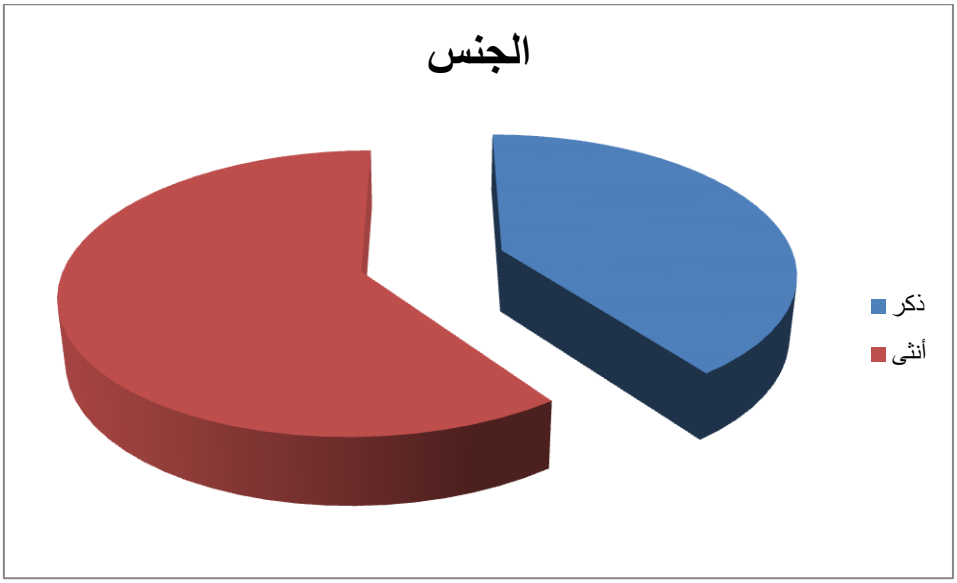

الشكل رقم (01): يبين توزيع العينة حسب الجنس.

جدول رقم 03: يبين توزيع العينة حسب العمر.

العمر	ت	%
أقل من 20 سنة	00	0.0
من 20 إلى 30 سنة	19	47.5
من 31 إلى 40 سنة	19	47.5
أكثر من 40 سنة	02	5.0
المجموع	40	100

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول (03) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة تتراوح أعمارهم ما بين 20 و 30 سنة و الذين فئتهم العمرية من 31 إلى 40 سنة بنسبة متساوية بلغت (47.5 %)، يليها الأفراد الذين أعمارهم تتجاوز الـ 40 سنة بنسبة بلغت (5.0 %).

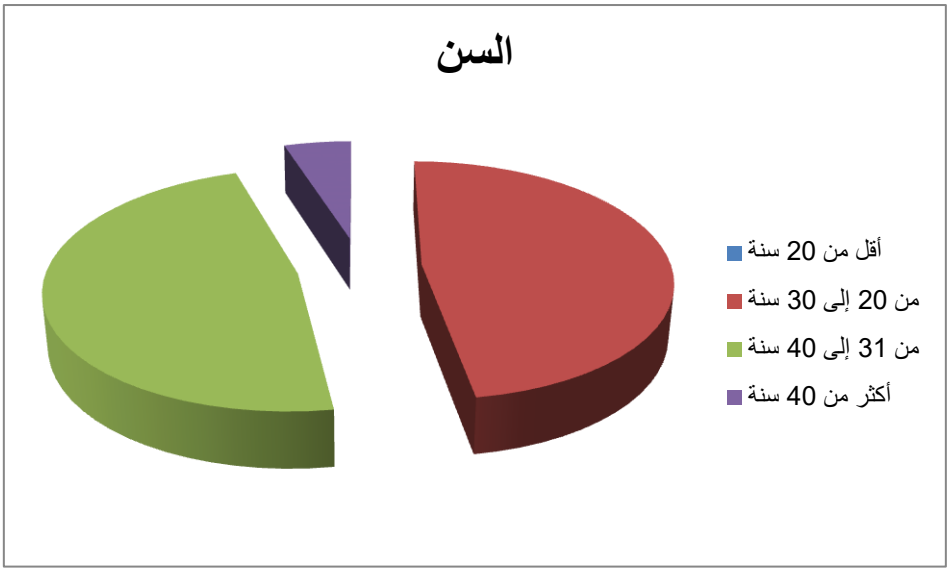

الشكل رقم (02): يبين توزيع العينة حسب العمر.

<u>جدول رقم 04</u>: يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي.

المستوى الدراسي	ت	%
ثانوي	05	12.5
ليسانس	17	42.5
ماستر	18	45.0
دكتوراه	00	0.0
المجموع	40	100

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

أظهرت النتائج كما هو مبين من خلال الجدول (04) أعلاه أن غالبية أفراد العينة لديهم مستوى دراسي جامعي يتمثل أساسا في شهادة الماستر بنسبة بلغت (45.0 %) يليها الأفراد الذين يمتلكون شهادة الليسانس بنسبة بلغت (42.5 %)، و في الأخير أفراد العينة من يمتلكون مستوى تعليمي ثانوي بنسبة بلغت (12.5 %).

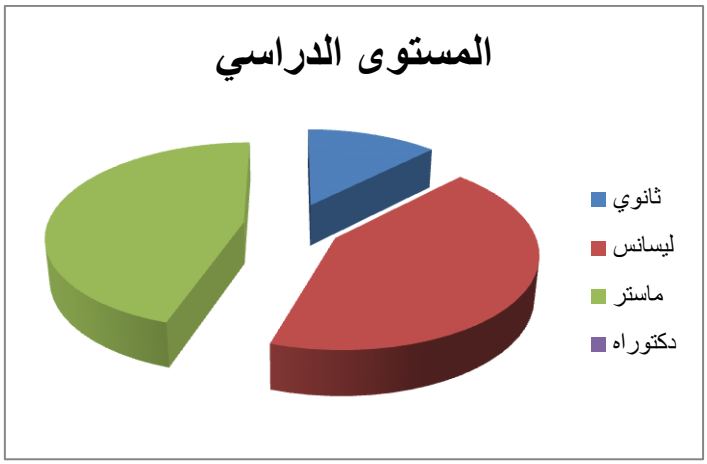

الشكل رقم (03): يبين توزيع العينة حسب المستوى الدراسي.

الجزء الأول: الاقتصاد الدائري.

جدول رقم 05: يبين متوسطات البعد البيئي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يقلل الاقتصاد الدائري من النفايات	4.15	0.86	موافق
يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية	3.92	0.41	موافق
يحد من التلوث البيئي	4.17	0.93	موافق
يدعم إعادة التدوير	4.37	0.77	موافق بشدة
تقوم المؤسسة بتقييم أثر أنشطتها البيئية بشكل دوري	3.45	1.17	موافق
المتوسط العام للبعد البيئي	**4.01**	**0.51**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

أظهرت النتائج كما هو في الجدول أعلاه أن أفراد العينة أجمعوا على أن البعد البيئي للاقتصاد الدائري هو بدرجة مرتفعة، و هذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي (4.01) بانحراف معياري مقداره (0.86) و هو المتوسط الذي يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس الخماسي و التي ترجح خيار موافق.

فيما كشفت نفس النتائج أن الأفراد موافقون على أن الاقتصاد الدائري يقلل من النفايات و التي جاءت بمتوسط (4.15) و هو المتوسط الذي يشير إلى خيار موافق، و أنه يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية بمتوسط (3.92)، بالإضافة إلى أنه يحد من التلوث البيئي بمتوسط (4.17)، كما يرى الأفراد أن المؤسسة تقوم بتقييم أثر أنشطتها البيئية بشكل دوري بمتوسط (3.45).

في حين أظهرت نفس النتائج أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاقتصاد الدائري يدعم إعادة التدوير و التي جاءت بمتوسط (4.37) و هو المتوسط الذي يشير إلى خيار موافق بشدة.

جدول رقم 06: يبين متوسطات البعد الاقتصادي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يقلل التكاليف التشغيلية	3.90	0.59	موافق
يعزز كفاءة الموارد	4.20	0.60	موافق بشدة
يدعم الابتكار	4.22	0.83	موافق بشدة
يوفر فرص الاستثمار	3.55	1.29	موافق
تعمل المؤسسة على تحسين الكفاءة في استخدام الموارد	3.20	1.39	محايد
المتوسط العام للبعد الاقتصادي	**3.81**	**0.77**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات **SPSS**)

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن البعد الاقتصادي للاقتصاد الدائري هو بدرجة مرتفعة و ذلك ما يتجلى من خلال قيمة المتوسط الحسابي (3.81) بانحراف معياري مقداره (0.77) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

و ذلك ما ينطبق على أن الاقتصاد الدائري من شأنه التقليل من التكاليف التشغيلية بمتوسط (3.90). و أنه يعزز يوفر فرص الاستثمار و التي جاءت بمتوسط (3.55).

كما كشفت النتائج أن الأفراد موافقين بشدة على أن الاقتصاد الدائري يعزز كفاءة الموارد بمتوسط (4.20)، و أنه يدعم الابتكار بمتوسط (4.22).

بينما أشارت النتائج أن الأفراد موافقين بدرجة متوسطة على أن المؤسسة تعمل على تحسين الكفاءة في استخدام الموارد و التي جاءت بمتوسط (3.20) و هو المتوسط الذي يرجح خيار محايد.

جدول رقم 07: يبين متوسطات البعد الاجتماعي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
يعزز المسؤولية الاجتماعية	3.90	0.81	موافق
يحسن جودة الحياة	3.72	1.13	موافق
يوفر فرص العمل	4.10	1.03	موافق
يرفع الوعي البيئي	4.32	0.72	موافق بشدة
يشجع الاستهلاك المستدام	3.50	1.32	موافق
المتوسط العام للبعد الاجتماعي	**3.91**	**0.72**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

أظهرت النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن البعد الاجتماعي للاقتصاد الدائري هو كذلك بدرجة مرتفعة، و هذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي (3.91) بانحراف معياري مقداره (0.72) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

فيما كشفت نفس النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن الأفراد موافقون على أن هذا الأخير يعزز المسؤولية الاجتماعية و التي جاءت بمتوسط (3.90)، و أنه يحسن جودة الحياة بمتوسط (3.72)، بالإضافة إلى توفيره لفرص العمل بمتوسط (4.10)، و أن الأفراد موافقون كذلك على أن الاقتصاد الدائري يشجع الاستهلاك المستدام بمتوسط (3.50).

كما كشفت نفس النتائج أن أفراد العينة موافقون بشدة على أن الاقتصاد الدائري يرفع الوعي البيئي و التي جاءت بمتوسط (4.32) و هو المتوسط الذي يشير لخيار موافق بشدة.

جدول رقم 08: يبين متوسطات البعد التكنولوجي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
التكنولوجيا تدعم الاقتصاد الدائري	3.82	0.63	موافق
التقنيات الحديثة تسهل التدوير	3.97	0.61	موافق
التحول الرقمي يعزز الكفاءة	3.85	0.76	موافق
الأنظمة الذكية تقلل الهدر	3.95	1.01	موافق
الابتكار التكنولوجي يدعم الاستدامة	4.12	0.91	موافق
المتوسط العام للبعد التكنولوجي	**3.94**	**0.51**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن البعد التكنولوجي للاقتصاد الدائري هو بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد العينة و ذلك ما يتجلى من خلال قيمة المتوسط الحسابي العام للبعد التكنولوجي (3.94) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

كما أظهرت النتائج أن الأفراد موافقون بخصوص أن التكنولوجيا تدعم الاقتصاد الدائري و التي جاءت بمتوسط (3.82) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق، و ذلك ما ينطبق على أن التقنيات الحديثة تسهل التدوير بمتوسط (3.97)، و أن التحول الرقمي يعزز الكفاءة بمتوسط (3.85)، هذا بالإضافة إلى أن أفراد العينة موافقون كذلك على أن الأنظمة الذكية تقلل الهدر و التي جاءت بمتوسط (3.95)، و أن الابتكار التكنولوجي من شأنه دعم الاستدامة في الأعمال بمتوسط (4.12).

الجزء الثاني: الاستدامة في بيئة الأعمال

جدول رقم 09: يبين متوسطات الوعي بالاقتصاد الدائري.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
أمتلك رؤية واضحة و شاملة حول أسس و مبادئ الاقتصاد الدائري	3.57	1.00	موافق
أدرك أهمية إعادة تدوير في الاقتصاد الدائري	3.90	1.23	موافق
لدي معرفة بممارسات تقليل النفايات	3.62	0.89	موافق
أحرص على مواكبة ما يتم طرحه في وسائل الإعلام حول مستجدات الاقتصاد الدائري	3.37	1.19	محايد
أعتقد أن التعليم يعزز فهم الاقتصاد الدائري	4.25	0.70	موافق بشدة
المتوسط العام للوعي بالاقتصاد الدائري	**3.74**	**0.66**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

أما فيما يخص الوعي بالاقتصاد الدائري فقد أظهرت النتائج أن أفراد العينة لديهم وعي بهذا النوع من الاقتصاد بدرجة مرتفعة، و هذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي (3.74) بانحراف معياري مقداره (0.66) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

و ذلك ما ينطبق على أن الأفراد موافقون على أنهم يمتلكون رؤية واضحة و شاملة حول أسس و مبادئ الاقتصاد الدائري بمتوسط (3.57)، بالإضافة إلى إدراكهم لأهمية إعادة تدوير في الاقتصاد الدائري و التي جاءت بمتوسط (3.90)، و أن الأفراد كذلك موافقون على أن لديهم معرفة بممارسات تقليل النفايات بمتوسط (3.62).

كما وافق الأفراد بشدة على اعتقادهم بأن التعليم يعزز فهم الاقتصاد الدائري بمتوسط (4.25).

في حين أنهم موافقين بدرجة متوسطة على أنهم حريصين على مواكبة ما يتم طرحه في وسائل الإعلام حول مستجدات الاقتصاد الدائري و التي جاءت بمتوسط (3.37).

جدول رقم 10: يبين متوسطات السلوك البيئي.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
أقوم بإعادة تدوير النفايات بانتظام	3.37	1.12	محايد
أحرص على تقليل استهلاك الموارد	3.22	1.47	محايد
أفضل المنتجات القابلة لإعادة الاستخدام	3.30	1.20	محايد
أتجنب المنتجات ذات الاستخدام الواحد	3.62	1.00	موافق
أشارك في مبادرات البيئة	3.90	1.15	موافق
المتوسط العام للسلوك البيئي	**3.48**	**0.68**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

أظهرت النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن أفراد عينة الدراسة يرون بأن السلوك البيئي هو بدرجة مرتفعة، و هذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي (3.48) بانحراف معياري مقداره (0.68) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

فيما كشفت نفس النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن الأفراد موافقون على أنهم يتجنبون المنتجات ذات الاستخدام الواحد و التي جاءت بمتوسط (3.62)، و أنهم يشاركون في مبادرات البيئة بمتوسط (3.90).

في حين أظهرت النتائج أن أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة على أنهم يقومون بإعادة تدوير النفايات بانتظام و التي جاءت بمتوسط (3.37) و هو المتوسط الذي يرجح خيار

محايد، و ذلك ما ينطبق على حرصهم على تقليل استهلاك الموارد بمتوسط (3.22) و أنهم يفضلون بدرجة متوسطة كذلك المنتجات القابلة لإعادة الاستخدام بمتوسط (3.30).

جدول رقم 11: يبين متوسطات التوجهات نحو الاقتصاد الدائري.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
أدعم تطبيق الاقتصاد الدائري في المجتمع	3.60	1.29	موافق
أرى أن الاقتصاد الدائري ضروري للتنمية	3.85	1.00	موافق
أعتقد أن الشركات يجب أن تعتمد هذا النموذج	4.15	0.73	موافق
أشجع السياسات البيئية المستدامة	3.67	1.07	موافق
أؤمن بدور الأفراد في حماية البيئة	4.15	1.05	موافق
المتوسط العام للتوجهات نحو الاقتصاد الدائري	**3.88**	**0.71**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

كشفت النتائج كما هو مبين في الجدول أعلاه أن التوجهات نحو الاقتصاد الدائري هي بدرجة مرتفعة و ذلك ما يتجلى من خلال قيمة المتوسط الحسابي العام لبعد التوجهات (3.88) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

بينما أظهرت النتائج أن الأفراد موافقون بخصوص أنهم يدعمون تطبيق الاقتصاد الدائري في المجتمع و التي جاءت بمتوسط (3.60) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق، و ذلك ما ينطبق على أن الاقتصاد الدائري ضروري للتنمية بمتوسط (3.85)، بالإضافة إلى أن

الأفراد يرون بأن الشركات يجب أن تعتمد هذا النموذج بمتوسط (4.15) و أنهم يشجعون السياسات البيئية المستدامة بمتوسط (3.67)، بالإضافة إلى أن الأفراد يؤمنون بدور الأفراد في حماية البيئة بمتوسط (4.15).

جدول رقم 12: يبين متوسطات الممارسات المؤسسية.

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
المؤسسات تطبق مبادئ الاقتصاد الدائري	3.75	0.92	موافق
هناك تشجيع حكومي لإعادة التدوير	3.25	1.23	محايد
الشركات تهتم بالاستدامة البيئية	3.52	1.28	موافق
توجد قوانين تدعم الاقتصاد الدائري	3.85	1.25	موافق
الجامعات تروج لهذا المفهوم	3.77	1.47	موافق
المتوسط العام للممارسات المؤسسية	**3.63**	**0.96**	**موافق**

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

أظهرت النتائج أن الممارسات المؤسسية بخصوص الاقتصاد الدائري هي بدرجة مرتفعة، و هذا ما تبينه قيمة المتوسط الحسابي (3.63) بانحراف معياري مقداره (0.96) و هو المتوسط الذي يرجح خيار موافق.

و ذلك ما ينطبق على أن الأفراد موافقون على أن المؤسسات تطبق مبادئ الاقتصاد الدائري بمتوسط (3.75)، و أن الشركات تهتم بالاستدامة البيئية بمتوسط (3.52)،

بالإضافة إلى أنه توجد قوانين تدعم الاقتصاد الدائري و التي جاءت بمتوسط (3.85)، و أن الجامعات تروج لهذا المفهوم بمتوسط (3.77).

كما كشفت نفس النتائج أن أفراد العينة موافقون بدرجة متوسطة على أن هناك تشجيع حكومي لإعادة التدوير بمتوسط (3.25)، و هو المتوسط الذي يرجح خيار محايد.

اختبار و مناقشة الفرضيات.

أولا: الفرضية الرئيسية.

يؤثر الاقتصاد الدائري كإستراتيجية على الاستدامة في الأعمال.

و تقسم هذه الفرضية إلى:

الفرضية الصفرية H_0:

لا يؤثر الاقتصاد الدائري كإستراتيجية على الاستدامة في الأعمال.

الفرضية البديلة H_1:

يؤثر الاقتصاد الدائري كإستراتيجية على الاستدامة في الأعمال.

جدول رقم 13: يبين اختبار "ف" للاقتصاد الدائري على استدامة الأعمال.

استدامة الأعمال	قيمة التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	الدلالة	مستوى المعنوية sig
الاقتصاد الدائري	5.328	1	50.267	دال	0.00

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أن قيمة التباين بلغت 5.328 و بلغت قيمة "ف" 50.267 عند درجة حرية 1 و مستوى معنوية sig = 0.00 و التي هي دالة إحصائيا، لأن ($\alpha \geq 0.05$) و بالتالي فإننا نقبل الفرض البديل، و الذي ينص على أن: يؤثر الاقتصاد الدائري كإستراتيجية على الاستدامة في الأعمال.

و لمعرفة درجة و مدى التأثير و معادلة الانحدار سوف نستعين بجدول المعاملات و ملخص النموذج كما هو مبين أدناه.

جدول رقم 14: يبين اختبار معاملات درجة تأثير الاقتصاد الدائري.

استدامة الأعمال	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة β	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	قيمة "ت"	قيمة المعنوية
الاقتصاد الدائري	0.75	0.569	0.755	0.944	0.699	7.090	0.00

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

كشفت النتائج في الجدول أعلاه أن قيمة معامل الارتباط بيرسون بلغت (0.75) و هو ما يفسر وجود علاقة ارتباط قوية بين الاقتصاد الدائري كإستراتيجية و استدامة الأعمال في المؤسسات و أن معامل التحديد بلغ (0.569) و هذا يعني أن الاقتصاد الدائري قد فسر ما مقداره (56.9 %) من استدامة الأعمال، كما جاءت قيمة "ت" (7.090) عند قيمة معنوية (0.00) و التي هي دالة إحصائيا و بالتالي فإننا نقبل الفرض البديل الذي يؤكد على أن يؤثر الاقتصاد الدائري كإستراتيجية على الاستدامة في الأعمال.

و تكتب المعادلة الرياضية كالتالي:

$$Y = \alpha + \beta X$$

$$Y = 0.944 + 0.699X$$

و بالتالي نستنتج أن المتغير التابع و المتمثل في استدامة الأعمال يساوي 0.944 + 0.699 ضرب المتغير المستقل الاقتصاد الدائري.

ثانيا: الفرضيات الفرعية.

تؤثر أبعاد الاقتصاد الدائري على الاستدامة في بيئة الأعمال

و تقسم إلى:

يؤثر البعد البيئي على الاستدامة في بيئة الأعمال.

البعد الاقتصادي له أثر على الاستدامة في بيئة الأعمال.

يؤثر البعد الاجتماعي على الاستدامة في بيئة الأعمال.

البعد التكنولوجي له أثر على الاستدامة في بيئة الأعمال.

جدول رقم 15: يبين اختبار "ف لأبعاد الاقتصاد الدائري على استدامة الأعمال.

استدامة الأعمال	قيمة التباين	درجة الحرية	قيمة "ف"	الدلالة	مستوى المعنوية sig
أبعاد الاقتصاد الدائري	5.627	4	13.208	دال	0.00

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

يتضح من خلال النتائج المبينة في الجدول أن قيمة التباين بلغت 5.627 و بلغت قيمة "ف" 13.208 عند درجة حرية 4 و مستوى معنوية sig = 0.00 و الذي هو دال

إحصائيا، لأن ($\alpha \leq 0.05$) و بالتالي فإننا نقبل الفرض البديل، و الذي ينص على أن: أبعاد الاقتصاد الدائري تؤثر على الاستدامة في بيئة الأعمال.

و لمعرفة درجة و مدى التأثير و معادلة الانحدار سوف نستعين بجدول المعاملات و ملخص النموذج كما هو مبين أدناه.

جدول رقم 16: يبين اختبار معاملات درجة التأثير.

استدامة الأعمال	معامل الارتباط	معامل التحديد	قيمة β	ثابت الانحدار	معامل الانحدار	قيمة "ت"	مستوى المعنوية sig
الأبعاد:	0.77	0.602		1.250			
البيئي			-0.004		-0.004	-0.024	0.98
الاقتصادي			0.515		0.330	3.163	0.00
الاجتماعي			0.199		0.134	1.114	0.27
التكنولوجي			0.176		0.169	1.350	0.18

(من اعداد الطالبة ناصري فاطمة مخرجات SPSS)

كما نلاحظ معامل الارتباط بلغ (0.77) و هو ارتباط طردي قوي و عال ما يعني أنه توجد علاقة قوية بين أبعاد الاقتصاد الدائري و استدامة بيئة الأعمال، و أن معامل التحديد بلغ (0.602) و هذا يعني أن أبعاد الاقتصاد الدائري قد فسرت ما مقداره (60.2 %) من استدامة بيئة الأعمال.

كما نلاحظ أن فقط البعد الاقتصادي من محور الاقتصاد الدائري يؤثر على استدامة بيئة الأعمال و التي جاءت قيمة "ت" 3.163 و مستوى معنوي 0.00 و الذي هو دال إحصائيا.

و بالتالي فإننا نقبل الفرض البديل للفرضية الجزئية الثانية، فيما سوف نقبل الفرض الصفري للفرضية الجزئية الأولى، الثالثة و الرابعة.

و منه نستخلص أنه:

- ❖ لا يؤثر البعد البيئي على الاستدامة في بيئة الأعمال.
- ❖ البعد الاقتصادي له أثر على الاستدامة في بيئة الأعمال.
- ❖ لا يؤثر البعد الاجتماعي على الاستدامة في بيئة الأعمال.
- ❖ البعد التكنولوجي ليس له أثر على الاستدامة في بيئة الأعمال.

خاتمة

يلعب الاقتصاد الدائري دورًا حيويًا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية .لهذا السبب، تسعى الدول المتقدمة إلى تنفيذ مبادئ هذا الاقتصاد على أرض الواقع، كونه نظامًا متكاملًا يسهم مباشرة في تحقيق أهداف الاستدامة .من خلال هذه الدراسة، تبين لنا أن الجزائر بحاجة ماسة إلى مواكبة التحديات الاقتصادية والبيئية العالمية المتجددة .ويتطلب ذلك الانتقال من نموذج الاقتصاد الخطي القائم على الاستغلال المكثف للموارد إلى نموذج الاقتصاد الدائري، الذي يتميز بالكفاءة الاقتصادية والقدرة على تحقيق الاستدامة .ولتنفيذ هذا التحول بنجاح، يجب توافر متطلبات أساسية لتفعيل أعمدة الاقتصاد الدائري، مستندين في ذلك إلى الأطر النظرية والتجريبية المتاحة .يتطلب الأمر زيادة معدلات إعادة تدوير النفايات، وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية الملوثة للبيئة، مع تعزيز استخدام الطاقات المتجددة والنظيفة .وينبغي أيضًا التركيز على تحسين الكفاءة الطاقية ودعمها في عمليات الإنتاج .إلى جانب ذلك، من الضروري توجيه الجهود نحو إنتاج سلع ذات جودة عالية وعمر افتراضي طويل وقابلة لإعادة الاستخدام، مما يحد من توليد النفايات. كما يجب تشجيع استخدام المواد الأولية الصديقة للبيئة .الاقتصاد الدائري، إذاً، يعتمد على منهجية تهدف إلى تقليل إنتاج النفايات واستعادة أكبر قدر ممكن من الموارد .ويُعد ذلك خطوة فعالة في مواجهة التلوث الناتج عن التطورات الاقتصادية والتكنولوجية الحديثة، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تحسين رفاهية الإنسان وتعزيز العدالة الاجتماعية .فهو نظام اقتصادي منخفض الكربون يستخدم الموارد بكفاءة ويوفر فرص عمل جديدة .وتبني هذا النموذج يمكن أن يسهم بفعالية في الحد من التغيرات المناخية ويجعل الاقتصادات أكثر استدامة وخُضرة.

النتائج:

من بين النتائج المتحصل عليها والملخصة:

-يعتبر الاقتصاد الدائري وسيلة مهمة وفعالة في تجسيد مفاهيم التنمية المستدامة على ارض الواقع يفضل الاقتصاد الدائري أصبحت النفايات بمثابة موردا لا عبدا وهذا بفضل تقنيات تحويل النفايات المفيدة بيئيا الى موارد مالية.

يتمحور يهدف الاقتصاد الدائري الى تلبية الاحتياجات المتزايدة لاستهلاك. مع المحافظة قدر الإمكان على الموارد الاقتصاد الدائري حول أربعة برامج رئيسية وهي: حماية الموارد الإنتاج المستدام ترشيد الاستهلاك خلق لا قيمة من خلال التحويل وإعادة التدوير فهذا النهج الدائري لا يهدف الى خلق ديناميكية جديدة وحسب وانما يعزز ثقافة التعايش مع الأنظمة الإيكولوجية لصناعة والتعاون مع المجتمعات

يرتكز الاقتصاد الدائري في الجزائر على دعم قطاع الرسكلة وإعادة التدوير للنفايات وهذا من دون الاهتمام بالجوانب والأسس الأخرى له.

ومن خلال ما سبق يمكن وضع التوصيات التالية:

-تشجيع الابتكار في مجال الاقتصاد الدائري وتوسيع الانتقال المنظم نحو قواعده.

ضرورة تفعيل دور الوكالة الوطنية للنفايات وربطها بالبحث العلمي من خلال تشجيع البحوث العلمية والدراسات الميدانية في هذا المجال،

تطوير استراتيجية متكاملة اتجاه إعادة تدوير المخلفات ويجب ان تتم بتبنيها كصناعة جديدة وتشجيع الشركات.

الخاصة نحو توطين هذه الصناعة وتهيئة المناخ الاستثماري لاستقطاب المستثمر الأجنبي لتطويرها الاخذ بعين الاعتبار التجارب الدولية الرائدة في هذا المجال واعتباره قطاع مثمر ومنتج يساهم في تحقيق التنمية المستدامة بدلا من اعتبار ذلك نشاطا اجباريا بديهيا قد يتوقف فيه العمل على جمع وفرز النفايات ثم التخلص منها بطريقة عشوائية وغير مدروسة.

اقتراحات الدراسة

تكون موجههة للمؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم للنفايات سعيدة

.تعزيز التشريعات والقوانين التي تشجع إعادة التدوير وإعادة الاستخدام وتحد من الهدر

.توفير حوافز مالية وضريبية للمؤسسات التي تعتمد ممارسات الاقتصاد الدائري

.تطوير البنية التحتية لإدارة النفايات وفرزها وجمعها وإعادة تدويرها

.تشجيع الابتكار والبحث العلمي لإيجاد تقنيات جديدة لاستغلال الموارد بكفاءة أكبر

=

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: المراجع الأجنبية

- Kenneth Boulding, (1966): *The Economics of the Coming Spaceship Earth*, H. Jarrett edition, Environmental Quality in a Growing Economy, p.7.
- ESCWA (2024): *Mainstreaming a Circular Economy in the Arab Region: Guidelines for a Cross-Sectoral Transition*, Economic and Social Commission for Western Asia, N°1, p.12.

ثانياً: الكتب

- برابح أحمد، (2024): *الاقتصاد الدائري كأداة للتنمية المستدامة*، الطبعة الأولى، دار الجودة للطبع والنشر، الجزائر
- رفيقة حروش، (2013): *اقتصاد وتسيير المؤسسة*، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع
- عثمان محمد غنيم، ماجدة أبوزنط، (2007): *التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها*، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع
- إبراهيم بختي، (2005): *التجارة الإلكترونية: مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة*، ديوان المطبوعات الجامعية
- مفيد خالد محمد بني حمدان، وائل محمد صبحي إدريس، (2007): *الإستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي*، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع
- محفوظ جودة، (2008): *التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام SPSS* ، دار وائل للنشر والتوزيع

ثالثاً: المقالات العلمية والدوريات

- بسام الرميدي، (2018): الاقتصاد الدائري كمدخل إبداعي للحد من البصمة البيئية وتحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 02، العدد 04
- بن عباس شامية، (2019): الاقتصاد الدائري: نظام بيئي صناعي جديد لتطبيق معايير الاستدامة الشاملة، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المجلد 05، العدد 01
- سعود وسيلة، فرحات عباس، (2019): إدارة النفايات كمدخل للاقتصاد الدائري، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 06، العدد 01
- ريدة ديب سليمان مهنا، (2009): التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة دمشق للمهندسة، المجلد 25، العدد 01
- زرمان كريم، (2010): التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07
- عدنان محيرق، فوزي صيفي، (2023): البنوك ودعم الاقتصاد الدائري، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 05، العدد 01
- أميرة دريس بشري، دريس، (2017): معوقات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة اقتصاديات المال والأعمال

رابعاً: المداخلات والمؤتمرات والملتقيات

- كتاب أعمال المؤتمر الدولي الافتراضي :(2020) *دراسات حول الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة*، جامعة وهران
- حميدات إيمان، (2020): التوجه نحو الاقتصاد الدائري لدعم مخططات التنمية المستدامة، مؤتمر الاقتصاد الدائري والتنمية المستدامة في الوطن العربي، دار قاضي للنشر

- مزريق عاشور، معيوف كمال، قدوري عبد القادر، (2020): الاقتصاد الدائري: دراسة نماذج لتجارب دول أوروبية رائدة، ملتقى دور الاقتصاد الدائري في تحقيق التنمية المستدامة، جامعة خميس مليانة
- سعيداني امحمد، فرعون امحمد، (2021): إعادة التدوير كدعامة للمسؤولية البيئية للمؤسسات، ملتقى دور الاقتصاد الدائري
- سفيان جبران، إيمان قالل، (2021): استراتيجية ألمانيا نحو الانتقال إلى الاقتصاد الدائري، ملتقى دور الاقتصاد الدائري
- نفاح زكرياء، بطيب عبد الوهاب، (2018): الاقتصاد الدائري وجودة الحياة، ملتقى نموذج التنمية الجديد وجودة الحياة، جامعة بشار
- شامية بن عباس، هدي معيوف، (2017): الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ملتقى استدامة المؤسسات، جامعة الوادي

خامساً: الأطروحات والمذكرات الجامعية

- العايب عبد الرحمن، (2011): التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف
- إيمان نعمون، (2018): تحليل أثر تبني الاستراتيجيات العامة للتنافس، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة
- محمد كربوش، (2014): استراتيجية نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة د.مولاي الطاهر سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

تخصص إدارة أعمال

استبيان:

يهدف هذا الاستبيان إلى دراسة **الاقتصاد الدائري كاستراتيجية الاستدامة في الأعمال**، تُستخدم البيانات لأغراض علمية فقط، مع ضمان السرية التامة وعدم استخدامها خارج إطار البحث الأكاديمي.

أولًا: المعلومات الوصفية

- الجنس: ☐ ذكر ☑ أنثى
- العمر:

☐أقل من 20 سنة ☐من 20 إلى 30 سنة

☑من 31 إلى 40 سنة ☐أكثر من 40 سنة

- المستوى الدراسي:

☐ثانوي ☑ليسانس

☐ماستر ☐دكتوراه

الجزء الأول الاقتصاد الدائري

ssssالمحور الأول : البعد البيئي

العبارة	غير موفق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
يقلل الإقتصاد الدائري من النفايات .				✓	
يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية			✓		
يحد من التلوث البيئي				✓	
يدعم إعادة التدوير			✓		
تقوم المؤسسة بتقييم أثر أنشطتها البيئية بشكل دوري			✓		

المحور الثاني : البعد اللإقتصادي

العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
يقلل التكاليف التشغيلية				✓	
يعزز كفاءة الموارد			✓		
يدعم الإبتكار				✓	
يوفر فرص الإستثمار		✓			
تعمل المؤسسة على تحسين الكفاءة في استخدام الموارد		✓			

المحور الثالث : البعد الإجتماعي

العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
يعزز المسؤولية الإجتماعية				✓	
يحسن جودة الحياة	✓				
يوفر فرص العمل			✓		
يرفع الوعي البيئي			✓		
يشجع الإستهلاك المستدام		✓			

المحور الرابع : البعد التكنولوجي

العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
التكنولوجيا تدعم الإقتصاد الدائري	X				
التقنيات الحديثة تسهل التدوير				X	
التحول الرقمي يعزز الكفاءة			X		
الأنظمة الذكية تقلل الهدر		X			
الإبتكار التكنولوجي يدعم الإستدامة				X	

الجزء الثاني الاستدامة في بيئة الاعمال

المحور الأول : الوعي بالإقتصاد الدائري

العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	مزافق بشدة
امتلك رؤية واضحة وشاملة حول اسس ومبادئ الاقتصاد الدائري	X				
أدرك أهمية إعادة تدوير في الإقتصاد الدائري		X			
لدي معرفة بممارسات تقليل النفايات			X		
احرص على مواكبة ما يتم طرحه في وسائل الاعلامية حول مستجدات الاقتصاد الدائري				X	
أعتقد أن التعليم يعزز فهم الإقتصاد الدائري			X		

المحور الثاني : السلوك البيئي

العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
أقوم بإعادة تدوير النفايات بانتظام				X	
أحرص على تقليل استهلاك الموارد			X		
أفضل المنتاجات القابلة لإعادة الإستخدام		X			
أتجنب المنتجات ذات الإستخدام الواحد			X		
أشارك في مبادرات البيئة				X	

المحور الثالث : التوجاهات نحو الإقتصاد الدائري

العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
أدعم تطبيق الإقتصاد الدائري في المجتمع	X				
أرى أن الإقتصاد الدائري ضروري للتنمية			X		
أعتقد أن الشركات يجب أن تعتمد هذا النموذج				X	
أشجع السياسات البيئية المستدامة			X		
أؤمن بدور الأفراد في حماية البيئة			X		

المحور الرابع : الممارسات المؤسسية

العبارة	غير موافق	غير موافق بشدة	محايد	موافق	موافق بشدة
المؤسسات تطبق مبادئ الإقتصاد الدائري				X	
هناك تشجيع حكومي لإعادة التدوير				X	
الشركات تهتم بالإستدامة البيئية					X
توجد قوانين تدعم الإقتصاد الدائري					X
الجامعات تروج لهذا المفهوم					X

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	40	100,0
	Exclu[a]	0	,0
	Total	40	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,904	40

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	16	40,0	40,0	40,0
	أنثى	24	60,0	60,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	20 - 30 سنة	19	47,5	47,5	47,5
	31 - 40 سنة	19	47,5	47,5	95,0
	40 + سنة	2	5,0	5,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

المستوى

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	5	12,5	12,5	12,5
	ليسانس	17	42,5	42,5	55,0
	ماستر	18	45,0	45,0	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Statistiques

		ب1	ب2	ب3	ب4	ب5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	4,1500	3,9250	4,1750	4,3750	3,4500
	Ecart type	,86380	,41679	,93060	,77418	1,17561

Statistiques

		ق1	ق2	ق3	ق4	ق5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,9000	4,2000	4,2250	3,5500	3,2000
	Ecart type	,59052	,60764	,83166	1,29990	1,39963

Statistiques

		ج1	ج2	ج3	ج4	ج5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,9000	3,7250	4,1000	4,3250	3,5000
	Ecart type	,81019	1,13199	1,03280	,72986	1,32045

Statistiques

		ك1	ك2	ك3	ك4	ك5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0

	Moyenne	3,8250	3,9750	3,8500	3,9500	4,1250
	Ecart type	,63599	,61966	,76962	1,01147	,91111

Statistiques

		و1	و2	و3	و4	و5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,5750	3,9000	3,6250	3,3750	4,2500
	Ecart type	1,00989	1,23621	,89693	1,19158	,70711

Statistiques

		س1	س2	س3	س4	س5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,3750	3,2250	3,3000	3,6250	3,9000
	Ecart type	1,12518	1,47609	1,20256	1,00480	1,15025

Statistiques

		ت1	ت2	ت3	ت4	ت5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,6000	3,8500	4,1500	3,6750	4,1500
	Ecart type	1,29694	1,00128	,73554	1,07148	1,05125

Statistiques

		م1	م2	م3	م4	م5
N	Valide	40	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0	0
	Moyenne	3,7500	3,2500	3,5250	3,8500	3,7750
	Ecart type	,92681	1,23517	1,28078	1,25167	1,47609

Statistiques

		البيئي	الاقتصادي	الاجتماعي	التكنولوجي
N	Valide	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	4,0150	3,8150	3,9100	3,9450
	Ecart type	,51717	,77046	,72600	,51038

Statistiques

		الوعي	السلوك	التوجهات	الممارسات
N	Valide	40	40	40	40
	Manquant	0	0	0	0
	Moyenne	3,7450	3,4850	3,8850	3,6300
	Ecart type	,66562	,68371	,71164	,96774

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,755[a]	,569	,558	,32555

a. Prédicteurs : (Constante), الدائري

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,328	1	5,328	50,267	,000[b]
	de Student	4,027	38	,106		
	Total	9,355	39			

a. Variable dépendante : الاستدامة

b. Prédicteurs : (Constante), الدائري

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	,944	,390		2,418	,021
	الدائري	,699	,099	,755	7,090	,000

a. Variable dépendante : الاستدامة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,776[a]	,602	,556	,32636

a. Prédicteurs : (Constante), الاجتماعي, البيئي, الاقتصادي, التكنولوجي

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	5,627	4	1,407	13,208	,000[b]
	de Student	3,728	35	,107		
	Total	9,355	39			

a. Variable dépendante : الاستدامة

b. Prédicteurs : (Constante), الاجتماعي, البيئي, الاقتصادي, التكنولوجي

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés B	Coefficients non standardisés Erreur standard	Coefficients standardisés Bêta	t	Sig.
1	(Constante)	1,250	,492		2,542	,016
	البيئي	-,004	,145	-,004	-,024	,981
	الاقتصادي	,330	,104	,519	3,163	,003
	الاجتماعي	,134	,120	,199	1,114	,273
	التكنولوجي	,169	,125	,176	1,350	,186

a. Variable dépendante : الاستدامة

UNIVERSITY of SAIDA
Dr. MOULAY TAHAR

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة سعيدة د مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

الرقم: /ك.ع.إ.ق.ع ت س.ت.ع/ج س ق.ع ت س/2026

اتفاقية تربص

بين :

جامعة سعيدة"د.الطاهر مولاي" الكائن مقرها ب: ص.ب 138 حي النصر سعيدة

الممثلة من طرف السيد مدير الجامعة

من جهة

وبين

المؤسسة: المؤسسة العمومية الولائية لتسيير مراكز الردم التقني للنفايات سعيدة

من جهة أخرى

تم الاتفاق على ما يلي :

تهدف هذه المادة إلى تنظيم تربص للطالب(ة):

- الطالب(ة):ناصري فاطمة الزهرة مسجل(ة) في السنة الثانية ماستر / تخصص إدارة أعمال
- المادة الأولى: أحكام العامة
- تخضع هذه الاتفاقية لأحكام المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 13-306 المؤرخ في 24 شوال عام 1434الموافق 31 غشت سنة 2013 ، و المتضمن تنظيم التربصات الميدانية و في الوسط المهني لفائدة الطلبة .
- المادة الثانية: أهداف التربص
- يهدف التربص التكويني إلى السماح للطالب بتطبيق معارفه النظرية و المنهجية التي تحصل عليها خلال تربصه والتحضير لمشروع نهاية الدراسة بتحضير مذكرة .
- يهدف التربص إلى تحضير الطالب للحياة المهنية و يندرج التربص ضمن مسار البيداغوجي للطالب وهو إجباري للحصول على شهادة الليسانس / الماستر
- المادة الرابعة: يخضع الطالب المتربص للنظام الداخلي للمؤسسة
- المادة الثالثة: يجري التربص ابتداءا من يوم: 15/01/2026 إلى 15/02/2026 حسب النظام الداخلي للمؤسسة المستقبلة و بناءا عليه تشعره بقوانينها الداخلية و إجراءاتها الوقائية و الأمنية .
- المادة الخامسة : في حالة مخالفة الطالب لمضمون المادة الرابعة من هذه الاتفاقية يحق للمؤسسة المستقبلة أن تتخذ الإجراءات اللازمة طبقا للقانون ، و تشعر إدارة الجامعة بذلك.
- المادة السادسة: يتم تقييم التربص من طرف المؤسسة المستقبلة حسب الاستمارة المرفقة على أن تسلم هذه الأخيرة لإدارة الجامعة في مدة أقصاها 15 يوما بعد نهاية التربص.

حررت) بسعيدة في:

رئيس قسم علوم التسيير

رئيس قسم علوم التسيير
د. يبريز

مساوي خالد وليد
مدير المؤسسة

Scanné avec CamScanner